جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

مُعَدَّه عُلَمَاءُ العَرَبِيَّة قِسْمًا بِرَأْسِهِ عَلَى المُسْتَوى النَّحْوِيِّ والتَّصْرِيفِي

الدكتور

إبراهيم علي إسماعيل صبح

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ـ جامعة الأزهر فرع بني سويف

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

الجزء العاشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

مُا عَدَّه عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ قِسْمًا برأْسِه عَلَى المُسْتَوى النَّحْوِيِّ والتَّصْرِيفِيِّ

إبراهيم علي إسماعيل صبح

قسم اللغويات ـ كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ـ جامعة الأزهر ـ فرع بني سويف.

البريد الإلكتروني : Ebrahem@yahoo.com

الملخص

يركِّز هذا البحث على ما نصَّ عليه علماء العربية بأنَّه (قِسْمٌ بِرأْسِه)؛ وذلك من خلال توضيح غامضه، وشرح مبهمه، ولمّ متناثره، وجمع متفرقه، وبسط مجمله، ووصفه وصفا علميًّا دقيقًا، طالما أنَّه قد جرى ذكره على ألسنتهم، وتكرَّر وروده في كتبهم، وأسَّسوا عليه كثيرًا من أحكامهم، وعوَّلوا عليه عند تأصيل العديد من المسائل النَّحوية والتَّصريفيَّة، واحتجُّوا به عند توجيه القراءات القرآنية الكريمة، والأحاديث النَّبوية الشَّريفة، وصرَّحوا بأهميته عند تقويه ما علموه قويًا، أو تضعيف ما رأوه ضعيفًا، وكان معيارا مهمًّا عند طرح مسائل الخلاف، ومناقشة ضرائر الشِّعر، وتمييز الأصل من الفرع، والمفرد من المركب، وما هو ظاهر الدّلالة وما هو خَافٍ... وقد تلخَّص الجهد المبذول لهذا البحث في التَّعريف بما عدَّه علماء العربية قسمًا برأسه، وتوضيح حقيقته، والقيام بجمع أهم مسائله، وعرض أبرز قضاياه، ودراسة ما أدلى به النَّحويون من آراء، ومناقشة ما لديهم من شواهد، وتحليل ما نصوا عليه من علل، وبيان ما انتهوا إليه من نتائج ...

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث، المبحث الأول عنوانه: (حقيقة ما عدَّه النَّحويون قسمًا برأسه)، المبحث الثَّاني: (المسَائل النَّحويَّة)، المبحث الثالث: (المسائل التَّصريفيَّة)، وخاتمة فيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج، والَّتي منها:

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنَّ فعل الأمر قسم قائم برأسه، والأزمنة: ماض وحال ومستقبل كل واحد منها قسم قائم برأسه، و(هو) ضمير منفصل قائم بنفسه، وكل من الضمير المتصل والمنفصل أصل قائم برأسه، ليس أحدهما فرعا عن صاحبه، والتَّثنية قسم برأسه مخالف للواحد والجمع، والمنادى ــ وهو معرفة بالإقبال عليه والقصد والخطاب ــ قسم برأسه من أنواع المعارف، وكل واحد من المرفوعات: من مبتدأ وخبر وفاعل ونائب فاعل... أصل برأسه، والخبر في نحو: (زيد أمامك) أو (زيد في الدار) قسم برأسه، واسم (كان) مستقل برأسه، و(كان) الشانية قسم برأسه، و(لكنْ) المخففة أصلٌ برأسه، و (اللام) الفارقة قسم برأسه، وكلّ من (إنَّما)، و(أنَّما) أصل برأسه، وتقديم المفعول على الفاعل قسم برأسه، وصيغة المبني للمفعول أصل برأسه، و(واو) (مع) قسم برأسه، و(بيد) و(غير) كل واحد منهما أصل برأسه، و كلٌّ من السببية والتعليل أصل برأسه، و(رُبَّ) قسم برأسه، و(مذ) قسم برأسه، وبدل الغلط قسم برأسه، و(مهما) اسم برأسه...وغير ذلك ممَّا يراه القارئ الكريم تلميحا أو تصريحا

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

الكلمات المفتاحية: قِسْمٌ بِرأْسِه ، مستقل برأسه ، المسائل التَّصريفيَّة ، المسَائل النَّحويَّة

Saad al-Din al-Taftazani's rhetorical efforts to explain al-Arba'in al-Nawwiya View and study .

Ibrahim Ali Ismail Sobh
Linguistics Department - College of Islamic and Arabic Studies for Girls - Al-Azhar University - Beni Suef Branch.
Email: Ebrahem@yahoo.com

Abstract

This research focuses on what Arab scholars have stated that it is (a section headed). This is through clarifying its ambiguity, explaining its ambiguity, its scattered plural, its sporadic collection, broadening its entirety, and describing it as an accurate scientific description, as long as it was mentioned in their tongues, and it was mentioned repeatedly in their books, and they based on it many of their judgments, and they relied on it upon establishing many grammatical issues They used it as evidence when directing the noble Qur'an readings and noble prophetic hadiths, and they declared its importance when strengthening what they taught strong, or weakening what they saw as weak, and it was an important criterion when posing issues of dispute, discussing the evils of poetry, distinguishing the origin from the branch, the singular from the compound, and what It is the apparent significance and what is feared ... The effort exerted for this research was summarized in identifying what the Arabic scholars counted as a section by its head, clarifying its truth, collecting its most important issues, presenting its most prominent issues, studying the opinions of the grammarians, and discussing the evidence they have. And analyze the reasons they stipulated, and explain their results…

This research came in an introduction and three sections, the first topic entitled: (The truth of what the grammarians considered a section with its head), the second topic: (Grammatical issues), the third topic: (Disciplinary issues), and a conclusion in which the most important results of the research, the one from which:

That the action of the command is a division based on its head, and the times: the past, state, and future of each one of them is a division with its head, and (it) is a separate pronoun existing by itself, and each of the connected and separate pronoun is based on

its head, neither of them is a branch of its owner, and Deuteronomy is a division of its head contrary to the one and the plural And the caller - which is knowledge of the demand for it, the intention and the discourse - is divided by his head from the types of knowledge, and each one of the promotions: from a beginner, a reporter, an actor and a deputy actor ... origin with his head, and the report is in the manner of: (Zaid in front of you) or (Zaid in the house) divided by his head, and the name (He was) independent with his head, and (was) the Shania divided by his head, and (but) the dilute one was originally by his head, and the differentiating (lam) was divided by his head, and each of (but), and (but) the origin of his head, and the effect of the subject is divided by his head, And the accusative form of the accusative is an origin with its head, and (Waw) (with) is divided by its head, and (by) and (not) each one of them has an origin with its head, and each of the causal and reasoning is an origin with its head, and (Lord) is divided by its head, and (since) a division With his head, and instead of the mistake, he divided his head, and (whatever) a name with his head ... and other than what the honorable reader sees as a hint or statement

May Allah's blessings, peace and blessings be upon our master Muhammad and his family and companions.

Keywords : Section headed, separate headed, behavioral issues, grammatical issues

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، أمَّا بعد:

فما نصَّ عليه علماء النَّحو والتصريف بأنَّه (قسم برأسه) يعدُّ في نظر هذه الدراسة ركيزة من الركائز القيِّمة، ومصطلحا من المصطلحات المهمة التي تسترعي النظر وتستوجب البحث؛ وذلك بالوقوف أمامه، وإنزاله المنزلة اللائقة به؛ لتوضيح غامضه، وشرح مبهمه، ولمّ متناثره، وجمع متفرقه، ووصفه وصفا علميا دقيقا، طالما أنَّه قد تردد ذكره على ألسنتهم، وتكرَّر وروده في كتبهم، وأسسوا عليه كثيرا من أحكامهم، وعولوا عليه في تأصيل العديد من المسائل النَّحوية والتَّصريفيَّة، واحتجُّوا به عند توجيه كثير من القراءات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، وصرَّحوا بأهميته عند تقويه ما علموه قويًّا أو تضعيف ما رأوه ضعيفًا ... وفي الصفحات القادمة ــ بإذن الله تعالى ــ جمعٌ لأهم مسائله، وعرض لأبرز قضاياه، ودراسة لما أدلى به النَّحويون من آراء، ومناقشة لما لديهم من شواهد، وتحليلٌ لما نصوا عليه من علل، وبيانٌ لما انتهوا إليه من نتائج.

منهج الدراسة:

اتَّبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على حصر ما سجَّله النَّحويون في كتبهم، واستقراء ما لديهم ممَّا أودعوه مصنفاتهم، ودوَّنوه في

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مؤلفاتهم ــ ما استطعت إلى ذلك سبيلا ــ للتفسير والتَّحليل من جهة، وإحصاء ما عدَّه علماء العربية قسما برأسه وجمعه من جهة أخرى؛ كي تكون المقدمات موطئة وتمهيدية، والأحكام طبعية ومنطقية، والنتائج لازمة وحتمية.

الصعوبات التي واجهت البحث:

تبدو الصعوبة واضحة في هذا الموضوع من جهة أنَّه يحتاج إلى استقراء كثير من المصادر والمراجع؛ وذلك للقيام بجمع مسائله، وحصر قضاياه، والوقوف على حقيقته، وتفسير الأحكام المبنية عليه، وتخريج الشَّواهد المتعلقة به، وإقناع القارئ بأهمية هذه الفكرة التي هي محلُّ الدراسة، ولاسيما وأنَّ موضوع البحث لم يسبق بدراسة تعالج مشكلته ــ في حدود علمي ــ وتقف على أبعاده، وتوضح حدوده.

خطة الدراسة:

جاءت خطة هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول** عنوانه: (حقيقة ما عدَّه علماء العربية قسمًا برأسه)، وفيه مطالب:
  - **المطلب الأول**: التَّعريف بما عدَّه علماء النَّحو والتصريف قسمًا برأسه.
  - **المطلب الثاني**: مصادر ما عدَّه علماء النَّحو والتصريف قسمًا برأسه.
  - **المطلب الثالث**: أقوال العلماء فيما عدوه قسمًا برأسه.
- **المبحث الثَّاني**: تناولت فيه: (المسائل النَّحوية)، وهي:
  - الكلام كل ما استقل برأسه.
  - (فعل الأمر) قسم قائم برأسه.
  - تقسيم الأزمنة إلى: ماض، وحال، ومستقبل.

- الفعل الدائم قسم برأسه.
- (هو) اسم قائم بنفسه.
- كل من الضمير المتصل والمنفصل أصل برأسه.
- التَّثنية قسم برأسه مخالف للواحد والجمع.
- وجه تعريف المنادي.
- التَّعريف بالثاني.
- دلالة (أل) على بيان الحقيقة.
- كل واحد من المرفوعات أصل برأسه.
- الإخبار بالظرف والجار والمجرور قسم برأسه.
- تذكير (كان) مع تأنيث اسمها.
- (كان) الشانية قسم برأسه.
- القول بإفراد (كأنَّ).
- (لكنْ) المخففة أصل برأسه.
- (اللام) الفارقة قسم برأسه.
- القول في (إنّما)، و(أنَّما).
- تقديم المفعول على الفاعل.
- ترك المفعول برأسه.
- صيغة المبني للمفعول أصل برأسه.
- المصدر النائب عن الفعل أصل برأسه.
- واو (مع) قسم برأسه.
- (بيد) و(غير) كل واحد منهما أصل برأسه.
- (بيد) بين الاسميَّة والحرفيَّة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- كلٌّ من السببية والتَّعليل أصل برأسه.
- (رُبَّ) قسم برأسه.
- عدّهم (مُذْ) حرفًا قائمًا برأسه.
- حذف العاطف إشعارًا بأنَّ المعطوف مستقل بنفسه قائم برأسه.
- الامتناع من ترك العاطف.
- بدل الغلط قسم برأسه.
- (وَا) قسم برأسه.
- (من ذا) استفهام برأسه.
- (اسم الفعل) قسم برأسه.
- معنى فعل التعجّب معنى قائم برأسه.
- (مهما) اسم برأسه.
- دلالة (ألا) على التَّنبيه.
- ما يتعدى من الأفعال لِوَاحِدٍ بِنَفْسِه تَارَةً، وبِحَرْفِ جَرٍّ تَارَةً أخرى.
- (لَنْ) حرف مستقل برأسه.
- (أَيّ) الموصوف بها.
- (أي) التي في النداء.
- مذهب العرب فيما تبقى من الكلمة بعد الترخيم.
- جواب الشرط وجواب القسم قسم مستقل برأسه.
- دلالة (ألا) التي للعرض على الاستفهام.
- تنوين الممنوع من الصرف.
- تنوين المنادي.
- العطف على القسم.

- دلالة (اللام) الواقعة بعد (لو) و(لولا) الشرطيتين على التأكيد.
- لام جواب (لو) و(لولا) أصل برأسه.
- (لو) التي للتمني قسم برأسه.
- حلول المفرد محل الجملة؛ لكونه قائمًا برأسه.

- **المبحث الثالث:** عرضت فيه (المسائل التَّصريفيَّة)، وهي:
  - كلٌّ من (النون الثقيلة)، و(النون الخفيفة) أصل برأسه.
  - الفعل المبني للمفعول فعل قائم برأسه.
  - كلٌّ من المصدر والفعل أصل برأسه.
  - القول في (زُنَاب) وأنَّه أصل برأسه، وليس تصغيرًا.
  - نسبة المفعول إلى أصل الفعل، وتسميته به.
  - القول بأنِّ (طمأن، وطأمن) أصلان.
  - ما كان قائمًا برأسه والإبدال.
  - التكافؤ بين الحروف في الإبدال.
  - (بن) لغة قائمة برأسها، وليست مبدلة من اللام في (بل).
  - ما كان قائمًا برأسه وجمع الكثرة.
  - الفتح والإمالة.

والخاتمة وفيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج، ثمَّ ثبت المصادر والمراجع، وفهرس عام لكل ما حوته هذه الدراسة.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

المدينة المنورة

على ساكنها أفضل السلام وأكرم التسليم

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول: (حقيقة ما عدَّه علماء النَّحو والتَّصريف قسماً برأسه)

وفيه مطالب، وهي:

المطلب الأول: التَّعريف بما عدَّه علماء النَّحو والتصريف قسماً برأسه:

لم يعثر الباحثُ من خلال ما قام به من استقراء مصادر النَّحويين، وقراءة مراجعهم، ومدارسة مؤلفاتهم، وتتبع شروحهم، ونقولهم، وإحالاتهم وما أكثرها على تعريف محدد لما عدَّه النَّحويون وكذا علماء التصريف (قسما قائما برأسه) مع أنَّه قلَّما يخلو كتاب من كتبهم إلا وفيه إشارة إليه وتنبيه عليه، بالإضافة إلى متابعة ما خلفه أصحاب التَّعريفات، وقد أخذوا على عاتقهم بيان الحدود، وشرح المصطلحات، والنَّص على توضيح التَّعريفات (١) مع تخصصهم في هذا الجانب، وتفردهم في هذا الميدان، وكثرة معاجمهم في هذا الشأن.

ولم يجد الباحث في الوقت نفسه ــ على حدِّ علمه ــ تفسيرا واضحا لهذا المصطلح عند أصحاب النَّظريات الحديثة، وكذا المدارس النَّحوية على اختلاف الأمكنة وتوالي الأزمنة، ولكن من خلال تصريحات العلماء أمكن وضع الأسس التي ارتكز عليها هذا المصطلح، وعرض الخطوات التي تُبين معالمه، وتشرح ملامحه، وتكشف حدوده، وتفسر أبعاده، وتصفه وصفا دقيقا واضحا، وقد كان منها:

- **انفراده بالحكم فلا يشاركه فيه غيره:**

فمن سمات ما كان قائما برأسه أنَّك تجده منفردا بالحكم، فلا تراه يشارك في هذه الحالة غيره، ومن ذلك: حكمهم على الحرف (رُبَّ) بأنَّه قسم

---

(١) ومن ذلك: قول الجرجاني: «فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلا تناولها للطالبين، وتيسيرا تعاطيها للراغبين»، التعريفات:/٥.

قائم برأسه؛ والعلة في ذلك حاصلة في كونها تعمل محذوفة مع بقاء عملها بعد ثلاثة أحرف، قال الشَّاطبي: «بدأ الكلام على (ربَّ)؛ لأنَّها قسم برأسه، فيريد أنَّ (ربَّ) قد حذفت من اللفظ، وبقي عملها بعد ثلاثة أحرف» (١)، وإلا فحذف حرف الجر مع بقاء عمله لا يكاد يتحقق في حروف الجر الأخرى إلا في حدود ضيِّقة.

وكذا ما ذهب إليه ابن صابر من أنَّ اسم الفعل قسم برأسه، قال الشيخ خالد: «ذهب أبو جعفر ابن صابر إلى أنَّ (اسم الفعل) قسم رابع وسمَّاه خالفة؛ لأنَّه خلف عن الفعل، وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثَّلاثة، فلا يعتدُّ به» (٢).

وقد نصَّ على ذلك الأشموني وإن لم ينسبه إلى ابن صابر صراحة، قال الأشمونيُّ: «كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنَّها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنَّها أفعال حقيقية، وعلى الصحيح فالأرجح أنَّ مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدلُّ على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه، وقيل: إنَها تدلُّ على الحدث والزمان كالفعل، لكن بالوضع، لا بأصل الصيغة، وقيل: مدلولها المصادر، وقيل: ما سبق استعماله في ظرف، أو مصدر باق على اسميته، كـ(رويد زيدًا)، و(دونك زيدًا)، وما عداه فعل، كـ(نزال، وصهْ)، وقيل: هي قسم برأسه يسمى: خالفة الفعل» (٣).

---

(١) المقاصد الشافية:٣/٧٠٢.

(٢) شرح الأزهرية:/٤.

(٣) شرح الأشموني:٣/٩١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **أنَّه لا يحتاج إلى متمم له**:

أشار إلى ذلك ابن جنِّي؛ إذ استوقفه مصطلح (الكلام) فبيَّن أنَّ وضعه في المقام الأول يرتكز على ما كان مستقلًا بنفسه البتة، وهو في نظره ما كان من الجمل تامًّا غير ناقص، ومفهومًا غير مستبهم؛ وذلك إذ قال: «ما كان من الألفاظ قائماً برأسه غير محتاج إلى متمّم له؛ فلهذا سمّوا ما كان من الألفاظ تامًا مفيدًا كلامًا؛ لأنَّه في غالب الأمر، وأكثر الحال مضرٌّ بصاحبه، وكالجارح له، فهو إذًا من الكلوم الَّتي هي الجروح» (١).

- **الاستقلال بالمعنى**:

لقد كان من الضروري الاستعانة بهذا المصطلح ــ وهو ما كان قائما برأسه ــ عند بيان الفرق بين الكلام والقول، وأنَّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها المستغنية عن غيرها، أمَّا القول فتراه يفتقر تماما إلى هذه الصفة، قال ابن جنّي: «ألا ترى أنَّه يحسن أن تقول: (زيد منطلق)، فتمثيله بهذا يعلم منه أنَّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مستقلًا معناه، وأنَّ القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدَّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أنَّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأنَّ القول لا يستحق هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولًا وإن لم تكن كلامًا، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولًا وإن لم يكن كلامًا. فعلى هذا يكون قولنا: (قام زيد) كلامًا، فإن قلت شارطًا: (إن قام زيد) فزدت عليه (إن) رجع بالزِّيادة إلى النّقصان، فصار قولًا لا كلامًا، ألا تراه ناقصًا ومنتظرًا للتمام بجواب الشَّرط، وكذلك لو قلت في حكاية القسم: (حلفت بالله)، أي: كان قسمي هذا لكان كلامًا؛ لكونه مستقلًا، ولو أردت به صريح

(١) الخصائص: ٢١/١.

القسم لكان قولًا من حيث كان ناقصًا؛ لاحتياجه إلى جوابه، فهذا ونحوه من البيان ما تراه» (١).

- **أنه ليس تابعاً لغيره**:

يظهر هذا من قول الزَّمخشري في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ (٢)؛ إذ قال: «﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ القراءة بالنصب والرفع (٣)، والوجه النصب على نفي الجنس، والرفع على الابتداء؛ ليكون كلاما برأسه» (٤).

ــ فالقراءة بالفتح فيها وجهان:

أحدهما: وعليه أكثر المُعْربين أنَّه جَرٌّ، وإنَّما كان بالفتحةِ؛ لأنَّه لا يَنْصَرف للوزن والوصف، والجرُّ؛ لأجلِ عطفِه على المجرور، وهو: إمَّا (مثقال)، وإمَّا (ذرة).

الوجهُ الثَّاني: أنَّ (لا) نافيةٌ للجنس، و (أصغر) و (أكبر) اسمُها، فهما مَبْنيان على الفتح.

ــ أمَّا الرفعُ فمن وجهين:

الوجه الأول: العطفُ على محل (مثقال)؛ إذ هو مرفوعٌ بالفاعلية، و(مِنْ) مزيدة فيه، كقولك: (ما قام مِنْ رجل ولا امرأة) بجرِّ (امرأة) ورَفْعها.

الثاني: أنه مبتدأ، فقول الزمخشري: (الرفع على الابتداء ليكون كلامًا برأسِه) يفهم منه أنه ليس تابعا لغيره تحت أي نوع من أنواع التوابع، سواء أكان هذا التابع نعتا أم توكيدا أم عطفا أم بدلا.

---

(١) الخصائص:١/١٩.

(٢) سورة يونس، من الآية:/٦١.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات:/ ٣٢٨، والحجة للقراء السبعة:٤/ ٢٨٤، وحجة القراءات:/ ٣٣٤.

(٤) الكشاف:٢/٣٥٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أشار إلى ذلك النيسابوري بقوله: «من قرأ بالنصب على نفي الجنس، أو بالرفع على الابتداء؛ ليكون كلاما برأسه، فلا إشكال» (١)، وفائدته في هذه الحالة أنَّه: «كلامٌ برأسه مُقرِّرٌ لما قبله» (٢)، والمعنى: ما شيء أصغرُ مِنْ مثقالِ ذرةٍ ولا أكبرُ إلاَّ فِي كتابٍ مبينٍ (٣).

- **أنه لا تعلق له بما قبله**:

من ذلك: أنَّ قول الله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾(٤) يجوز أن يكون كلاما واحدًا وكلامين، فالكلام الواحد: أن يتصل ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بـ﴿ارْكَبُوا﴾ حالا من الواو، بمعنى: اركبوا فيها مسمين الله، أو قائلين: بسم الله وقت إجرائها ووقت إرسائها، إمَّا لأنَّ المجرى والمرسى للوقت، وإمَّا لأنَّهما مصدران كالإجراء والإرساء، حذف منهما الوقت المضاف، كقولهم: (خُفُوق النَّجم)، و(مَقْدِم الحَاجِّ)، ويجوز أن يراد مكانا الإجراء والإرساء، وانتصابهما بما في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ من معنى الفعل، أو بما فيه من إرادة القول، والكلامان: أن يكون ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾(٥) جملة من مبتدأ وخبر مقتضبة (٦)، أي: باسم الله إجراؤها وإرساؤها، فعند جعل ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ في موضع النصب حالا من (الواو) لا تكون كلاما مستقلا برأسه، بل فضلة من فضلات الكلام الأوّل (٧).

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان:٣/٥٩٥.
(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:٤/١٥٨.
(٣) باهر البرهان:١/٦٤١.
(٤) سورة هود، من الآية:/ ٤١.
(٥) سورة هود، من الآية:/ ٤١.
(٦) قال الشهاب: «أصل الاقتضاب في اللغة: الاقتطاع، ويطلق في اصطلاح المعاني على الانتقال من الغزل إلى المدح من غير تخلص»، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:٥/٩٧.
(٧) ينظر: الكشاف:٢/٣٩٥.

قال ابن بابشاذ: «أمَّا قوله سبحانه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾، فإنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ يصلح أن يكون في موضع نصب، ويصلح أن يكون في موضع رفع؛ فوجه كونه في موضع نصب أن يكون متعلقًا بـ (اركبوا) تعلق الأحوال، أي: اركبوا فيها متبركين باسم الله؛ ووجه كونه في موضع رفع أن يكون خبرًا مقدمًا لـ ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾، فيكون (مَجْرَاهَا) في موضع رفع بالابتداء، و ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ خبرًا مقدمًا، وتتعلق (الباء) بمحذوف مقدر، أي: مجراها كائن باسم، كما تقول: باسم الله كل خير، ومع اسم الله كل خير، فعلى هذا الوجه يجوز الوقف على قوله: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾، ويبتدأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾، وعلى الوجه الأول لا يصح الوقف» (١).

- **القول بأنَّ ما بعده كلام مستأنف منقطع عنه**:

أي: لا علاقة له بما بعده ولا صلة له به، فهو كلام قائم برأسه مستقل عنه، ومن ذلك: توجيه قراءة زيد بن عليّ (٢) قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (٣)، (إِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) بدون (الفاء) على أن يكون الخبر نفسَ الموصولِ، كأنَّه قيلَ: إنَّ الموتَ هو الشيءُ الذي تَفِرُّونَ منه، قال الزمخشري: «قد جعل إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ كلاما برأسه في قراءة زيد، أي: إنّ الموت هو الشَّيء الذي تفرّون منه، ثم استؤنف: إنَّه ملاقيكم» (٤).

ـ وفي القراءة أوجه أخرى منها:

---

(١) شرح المقدمة المحسبة:٢/٤٣٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط:١٠/ ١٧٣، والدر المصون:١٠/ ٣٣٠.

(٣) سورة الجمعة، من الآية:/ ٨.

(٤) الكشاف:٤/٥٣١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ــ أنه يمكن أن يكون الخبر هو جملة: (إنَّه مُلاقيكم)، فحينئذٍ يكونُ الموصولُ نعتاً للموت، فلا يكون الكلام السابق مستقلا برأسه.

وكذلك لا يكون الكلام مستقلا برأسه عند من ذهب إلى القول بأنَّ (إنَّه) تأكيد؛ لأنَّ المَوْتَ لَمَّا طال الكلامُ أُكِّدَ الحرفُ توكيداً لفظيًّا، والمعروف أنَّه لا يُؤَكَّدُ كذلك إلاَّ بإعادةِ ما دَخَلَ عليه، أو بإعادةِ ضميرِه، فأُكِّد بإعادةِ ضمير ما دَخَلَتْ عليه (إنَّ) وحينئذٍ يكون الموصولُ نعتاً للموتِ، و(مُلاقِيكم) خبرُه، فبدلا من أن يقول: إنَّ الموت ملاقيكم، قال على سبيل التَّوكيد بالحرف: إنَّ الموتَ إنَّه مُلاقيكم (١).

ــ ويمكن أن يحمل على هذا الوجه ــ أيضا ــ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٢).

فإنَّما وجه نصب (أَصْغَرَ) فلأنَّه كلام مستقل برأسه مقرر لما قبله، فـ(الواو) استئنافية، و(لا) في هذه الحالة نافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)، و(أَصْغَرَ) بالنَّصب اسمها منصوب؛ لأنَّه شبيه بالمضاف لعمله في الجار والمجرور بعده، و ﴿مِنْ ذَلِكَ﴾ متعلق به.

أمَّا وجه الرفع لـ (أصغر) فعلى الابتداء، أو على أنَّ (لا) عاملة عمل (ليس)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَكْبَرَ﴾ معطوف على (أَصْغَرَ)، والخبر على كلا القراءتين النَّصب والرفع بوجهيه، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾، فـ (إلَّا) أداة استثناء مفرغ، ﴿فِي كِتَابٍ﴾ جار ومجرور خبر (لا)، أو خبر المبتدأ، (مبينٍ): صفة له، وإنَّما كانت جملة (لا) النَّافية أو جملة المبتدأ قسما برأسه؛ لأنَّها مستقلة مستأنفة، منقطعة عما قبلها (٣).

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١٠/٣٣٠.
(٢) سورة يونس، من الآية:/ ٦١.
(٣) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٢/ ٣٠٣.

- **الخروج من الحكم**:

كاختلاف وجهات النَّظر في القول بدخول ما جاء بعد القَسَم في الحكم، أو القول بأنَّه خارج عنه، كالشَّأن في القَسَم الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾(١)؛إذ يصحُّ أن يجعل قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ كلاما مستقلا برأسه، وفي ذلك إشعار بالفرق بين الهَمّين، ويَقِف القارئ على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ على أنَّه كلام مستقل برأسه، ويبتدئ قولَه: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، على أنَّه كلام جديد، ويصح أن يجعل قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ داخلا في القسم، وعليه لا يكون كلاما مستقلا، قال الزَّمخشريّ: «إن قلت: قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ داخلٌ تحت القَسَم في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ أم خارجٌ عنه؟ قلت: الأمران جائزان، ومِنْ حَقِّ القارئ إذا قَصَدَ خروجَه من حكم القَسَم وجعَلَه كلامًا برأسه أن يَقِفَ على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾، ويبتدئ قولَه: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَولا أَن رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، وفيه أيضًا إشعارٌ بالفرق بين الهَمَّيْن» (٢)، فلو كان داخلا في القسم لما كان مستقلا برأسه.

- **اكتمال التركيب**:

يقصد باكتمال التَّركيب ــ والذي من خلاله يكون الكلام مستقلا برأسه ــ أن تستوفي الجملة الاسميَّة ركنيها من المبتدأ والخبر، وأمَّا الفعليَّة فتكون مستوفية لركنيها من الفعل والفاعل، فسَّر ذلك ابن جنِّي بقوله: «الكلام: كلُّ ما استقل برأسه؛ أعني: الجمل المركَّبة، نحو: (قام محمد)، و(أبوك منطلق)» (٣).

---

(١) سورة يوسف، من الآية:/ ٢٤.

(٢) الكشاف:٢/٤٥٦.

(٣) المحتسب:١/٩٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **اختلاف ما كان مستقلا برأسه عن غيره في الدّلالة**:

من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ﴾(٢)، فاللعنة الأولى في الدنيا ليست نفس اللعنة في الآخرة، والحسنة في الدنيا ليست نفس الحسنة في الآخرة، بل كل واحدة مستقلة عن الأخرى، وأنَّها قسم برأسه، فلم تجمعا في قرن واحد، قال الشَّيخ أبو السعود: «﴿وَيومَ الْقِيَامَةِ﴾، أي: أُتبعوا يوم القيامة أيضًا لعنةً وهي عذابُ النارِ المخلد، حُذفت؛ لدِلالة الأولى عليها، وللإيذان بكون كلّ من اللغتين نوعًا برأسه، لم تُجمعا في قرن واحد بأن يقال: وأتبعوا في هذه الدنيا ويومَ القيامة لعنةً، كما في قوله تعالى: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ﴾ إيذانًا باختلاف نوعي الحسنتين؛ فإنَّ المرادَ بالحسنة الدنيويةِ، نحوُ: الصِّحة والكَفاف والتوفيق للخير، وبالحسنة الأخروية: الثَّوابُ والرحمةُ» (٣).

وكذا الحال في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾(٤) فإنَّما أفرد النَّزف بالنَّفي مع اندراجه فيما قبله؛ لبيان أنَّه قسم برأسه، قال الشَّيخ أبو السّعود: «﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾، أي: غائلةٌ، كما في خمور الدُّنيا، من غالَه إذا أفسدَه وأهلكه، ومنه: الغُول ﴿وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ يسكَرُون من نزف الشَّاربُ فهو نَزِيفٌ ومنزوفٌ إذا ذهب عقلُه، ويقال للمطعونِ: (نزف فمات): إذا خرج دمُه كلُّه، أفرد هذا بالنَّفي مع اندراجه فيما قبله من نفي الغَول عنها؛ لما أنَّه من معظم مفاسد الخمرِ كأنَّه جنس برأسهِ، والمعنى: لا

(١) سورة هود، من الآية:/ ٦٠.
(٢) سورة الأعراف، من الآية:/ ١٥٦.
(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:٤/٢٢٠.
(٤) سورة الصافات، الآية:/ ٤٧.

فيها نوعٌ من أنواع الفسادِ من مغصٍ أو صُداعٍ أو خُمارٍ أو عَربدةٍ أو لغوٍ أو تأثيمٍ، ولا هم يسكرون» (١).

المطلب الثاني: مصادر ما عدَّه علماء النَّحو والتصريف قسماً برأسه:

تنوعت مصادر هذه الظاهرة؛ فلم يكن أمرها مقصورا على مصادر النَّحو وكتب التَّصريف، بل أشار إليها وفطن لها كثير من العلماء على اختلاف تخصصاتهم، ففي كتب التفسير نجد الشيخ الزَّمخشري يناقش كثيرًا من المسائل التي لها تعلق بما هو قسم برأسه في كشافه، ومن ذلك:

ــ قوله عند التَّنبيه على بلاغة التَّكرار في سورة الشعراء حينما كرَّر في أول كل قصة وآخرها ما كرَّر في الأخرى أولا وآخرا؛ بأنَّ ذلك راجع إلى أنَّ كل قصة بمنزلة قسم برأسه (٢)، وأنَّ فيها من الاعتبار مثل ما في غيرها غيرها تماما؛ وذلك إذ قال: «إنْ قلت: كيف كرّر في هذه السورة في أوّل كل قصة وآخرها ما كرّر؟ قلت: كل قصة منها كتنزيل برأسه، وفيها من الاعتبار مثل ما في غيرها، فكانت كل واحدة منها تدلى بحق في أن تفتتح بما افتتحت به صاحبتها، وأن تختتم بما اختتمت به؛ ولأنّ في التَّكرير تقريرا للمعاني في الأنفس، وتثبيتا لها في الصدور، ألا ترى أنَّه لا طريق إلى تحفظ العلوم إلا ترديد ما يراد تحفظه منها، وكلما زاد ترديده كان أمكن له في القلب، وأرسخ في الفهم، وأثبت للذكر وأبعد من النسيان؛ ولأنّ هذه القصص طرقت بها آذانٌ وقرٌ عن الإنصات للحق، وقلوبٌ غلفٌ عن تدبره، فكوثرت بالوعظ والتذكير، وروجعت بالتَّرديد والتَّكرير؛ لعلَّ ذلك يفتح أذنا، أو يفتق ذهنا، أويصقل عقلاطال عهده بالصقل، أويجلو فهما قد غطى عليه تراكم الصدأ»(٣).

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:١٩١/٧.
(٢) البحر المحيط:١٨٨/٨.
(٣) الكشاف:٣/ ٣٣٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ــ ما أورده في توجيه قراءة زيد بن علي رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (١) بدون (الفاء)، وعلى ذلك فهو كلام مستقل برأسه؛ لأنَّ الموت في حدِّ ذاته هو الشَّيء الذي تفرون منه، ثم استؤنف: إنَّه ملاقيكم، وأمَّا القراءة بـ(الفاء)؛ فلتضمن (الذي) معنى الشَّرط، وأمَّا قراءة: (تفرون منه ملاقيكم) فعلى أنَّ ملاقيكم هو الخبر، قال الزَّمخشري: «قرأ زيد بن عليّ رضى الله عنه: (إنَّه ملاقيكم)، وفي قراءة ابن مسعود: (تفرون منه ملاقيكم)(٢)، وهي ظاهرة، وأمَّا التي بـ(الفاء)؛ فلتضمن (الذي) معنى الشَّرط، وقد جعل: ﴿ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ ﴾ كلاما برأسه في قراءة زيد، أي: إنّ الموت هو الشيء الذي تفرّون منه، ثم استؤنف: إنَّه ملاقيكم» (٣).

وفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) نجد الشيخ النسفي ينصُّ على ذلك، وينبه على أنَّ الوجه في التكرار الوارد في القصص القرآني الكريم في سورة الشعراء راجع إلى أنَّ كل قصة في المقام الأول بمنزلة قسم برأسه؛ وبذلك تنجلي البلاغة، وتأتي الأهمية، وتظهر الحكمة؛ فقد قال: « ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾(٤)، وقد كرَّر في هذه السورة في أول كل قصة وآخرها ما كرَّر؛ تقريرًا لمعانيها في الصدور ليكون أبلغ في الوعظ والزَّجر؛ ولأنَّ كل قصة منها كتنزيل برأسه، وفيها من الاعتبار مثل ما في غيرها، فكانت جديرة بأن تفتتح بما افتتحت به صاحبتها، وأن تختم بما اختتمت به»(٥).

---

(١) سورة الجمعة، من الآية:/ ٨.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء:٣/ ١٥٦، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:١٤/ ٢٩٢.
(٣) الكشاف:٤/٥٣١.
(٤) سورة الشعراء، الآية:/ ٩.
(٥) مدارك التنزيل وحقائق التأويل:٢/٥٨١.

ــ وفي (مفاتيح الغيب)، وعند وقوف الإمام الرَّازي على تفسير العلاقة بين الإفراد والجمع من نحو قوله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾(١) ، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾(٢) نلاحظ الفرق بين التَّعبير بالإفراد، وأنَّ فيه دلالة على أَنَّهُمْ فِي التَّوْلِيَةِ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا يَتَخَلَّفُ أَحَدٌ عَنِ الْجَمْعِ، وَلَا يَثْبُتُ أَحَدٌ لِلزَّحْفِ، فَهُمْ كَانُوا فِي التَّوْلِيَةِ كَدُبُرٍ وَاحِدٍ، وأمَّا الجمع ففيه إشارة إلى أنَّ الْمَنْهِيّ أَنْ يُوَلِّيَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ دُبُرَهُ، فَكُلُّ أَحَدٍ مَنْهِيٌّ عَنْ تَوْلِيَةِ دُبُرِهِ، فَجَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ بِرَأْسِهِ فِي الْخِطَابِ (٣).

ــ وفي (أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل) للبيضاويّ نجد الإشارة إلى (انتصاب صفة المنادى على أنَّه منادى برأسه) لا أنَّه صفة، كانتصاب ﴿فَاطِرَ﴾(٤) على أنَّه منادى برأسه، وإن كان في الأصل صفة، نبَّه على ذلك البيضاوي بقوله: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾(٥)، قال البيضاوي: «﴿ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: مبدعهما، وانتصابه على أنَّه صفة المُنادى، أو منادى برأسه، أَنْتَ وَلِيِّي ناصري ومتولي أمري فِي الدُّنْيا وَالْآخِرَةِ، أَوْ الذي يتولاني بالنِّعمة فيهما، تَوَفَّنِي مُسْلِماً اقبضني، وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ من آبائي أو بعامة الصَّالحين في الرّتبة والكرامة» (٦).

---

(١) سورة القمر، الآية:/ ٤٥.
(٢) سورة الأنفال، من الآية:/ ١٥.
(٣) مفاتيح الغيب:٣٢٢/٢٩.
(٤) سورة يوسف، من الآية:/١٠١.
(٥) سورة يوسف، الآية:/١٠١.
(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل:١٧٧/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المطلب الثالث: أقوال العلماء فيما عدوه قسماً برأسه:

لعلَّ الذي يدعم قوة هذه الظاهرة، ويؤكد أصالتها، ويوضح ثبوتها، ويبرهن على حضورها في أذهان العلماء ما نصوا عليه من أقوال في هذا الصدد وما طرحوه من مسائل تعالج قضايا هذه الظاهرة، ويطول الحديث لو نثر البحث كل ما كتبوه وقالوه، واستعرض كل ما أثبتوه في مصنفاتهم وذكروه، لكن لا مانع من عرض بعض النَّماذج التي تؤكد صواب ثبوتها، وصحة وقوعها، والتي من خلالها يطمئن القارئ الكريم على حقيقة ما نحن بصدده، وصدق ما نود التأكيد عليه، ومن ذلك:

ـ حديث الخليل عن (ألا)، وأنَّها حرف مستقل برأسه موضوع للتَّحضيض، قال الجاميُّ: «أمَّا قوله:

ألا رجلا جزاه الله خيرًا (١) فهذه عند الخليل ليست (لا) الداخلة عليها حروف الاستفهام، ولكنَّه حرف موضوع للتَّحضيض برأسه، فكأنَّه قال: ألا ترونني رجلاً، يعني: هلاّ ترونني» (٢).

ـ حديث سيبويه عن (لن)، وأنَّها أصلٌ برأسه، قال الجامي: «قال سيبويه: إنّه حرف برأسه (٣)» (٤)، ويؤكد ما ذهب إليه الجامي قول

(١) من الوافر، لعمرو بن قِعاس، وقِعاس، بكسر القاف، وتمامه: (يَدُل على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ)، وموطن الشَّاهد قوله: (ألا)؛ وذلك لدلالتها على أنَّها للتَّحضيض عند الخليل.
ينظر: الكتاب:٣٠٨/٢، والأصول:٣٩٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤١/٣، والبديع في علم العربية:١/ ٥٨٦، وشرح الكافية الشافية:٥٣٣/١، وتذكرة النَّحاة:/٤٣، وتحرير الخصاصة:٢/ ٦٤٧، وتخليص الشواهد:/٤١٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي:٢١٤/١، وخزانة الأدب:٥١/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب:٩٤/٢.
(٢) الفوائد الضيائية:٤٣٣/١.
(٣) ينظر: الكتاب:٥/٣.
(٤) الفوائد الضيائية:١٧٨/٢.

الجابردي: «هُوَ حَرْفٌ بَسِيطٌ برأْسِه على الصَّحيحِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْه؛ لأنَّ الأَصْلَ فِي الحُرُوفِ عَدَمُ التَّصَرُّفِ، (وليسَ أَصْلُه (لَا)، فأُبْدِلَتِ الأَلِفُ نُونًا، وجَحَدُوا بهَا المُسْتَقْبلَ مِنَ الأَفْعالِ، ونَصَبُوه بهَا» (١).

ــ حديث ابن السراج عن أنَّ الظرف والمجرور قسمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة (٢)، قال ابن عصفور: «منهم من جعله قسمًا برأسه، ليس من حيّز الجمل، ولا من حيّز المفردات، وهو مذهب أبي بكر بن السَّراج؛ واستدل على ذلك بأنَّك تقول: (إنَّ في الدار زيدًا)، ولو كان بمنزلة مستقرّ أو استقرَّ لم يجز تقديمه على اسم (إنّ)، كما لا يجوز تقديمها عليه» (٣).

ــ حديث الفارسي وتلميذه ابن جنّي عن أنَّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنَّ تقدّم الفاعل قسم ــ أيضا ــ قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا (٤)، أي: إنَّ المفعول لم يتقدّم للعناية والاهتمام به، وإنَّما يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر كأنَّه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنَّه ــ أيضًا ــ هو الأصل (٥).

ــ حديث الزَّمخشريِّ عن التَّسمير والتَّشمير، وهما بمعنى: الإرسال، فهل (السين) بدل من (الشين)؟ أو أنَّ كل واحد من اللفظين اسم قائم برأسه(٦)، قال الزَّمخشريُّ: «فِيه وَجْهَان: أَحدهمَا: أَن يكون (السِّين) بَدَلا

(١) تاج العروس:٣٦/١٢٩.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية:٢/٦.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور:٣/١٩٤، ١٩٥.
(٤) ينظر: الخصائص ١/٢٩٥.
(٥) ينظر: الخصائص:١/٢٩٨.
(٦) الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول لابن معصوم المدني:٨/١٢٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

من (الشين)، كَقَوْلِهِم: (مسدوه فِي مشدوه)؛ لِأَنَّ معنى الْإِرْسَال فِي (شمّر) أوضح، وَالثَّانِي: أَن يكون قَائِمًا برَأْسِهِ مشتقا من (سمّرت الْإِبِل لَيْلَتهَا): إِذا رعت فِيهَا؛ لِأَنَّهَا تكون مُرْسلَة مخلاة فِي ذَلِك، وَكَأن معنى (سمّره): جعله كالسَّامر من الْإِبِل فِي إرْسَاله وتخليته، كَانُوا يرحلون إِلَيْهِ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى سمته وهديه ودله، فيتشبهون بِهِ» (١).

ــ حديث ابن الخشاب عن أنَّ كلا من (السِّين)، و(سوف) أصل قائم برأسه، وأنَّ (السين) ليست محذوفة من (سوف)؛ وذلك إذ قال: «ليست عند المحققين ــ أعني (السين) ــ محذوفةمن (سوف)، وإن أعطت معناها وكانت كبعض لفظها، بل كل منهما حرف موضوع برأسه»(٢)، والقول بأنَّ (السين) حرف موضوع برأسه هو مذهب البصريين، نبَّه عليه ابن الأنباريّ بقوله: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ (السين) التي تدخل على الفعل المستقبل، نحو: (سأفعل) أصلُها (سوف)، وذهب البصريون إلى أنها أصلٌ بنفسها»(٣).

ــ حديث ابن الحاجب عن ترخيم المنادى وأنَّه جائز، وفي غيره ضرورة، وهو حذف في آخره تخفيفًا، وأنَّ ما بقي من المنادي بعد التَّرخيم لا مانع من جعله قسمًا برأسه؛ إذ قال: «إن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة، ك (أسماء) و(مروان)، أوحرف صحيح قبله مدّة، وهو أكثر من أربعة أحرف حذفتا، وإن كان مركّبا حذف الاسم الأخير،وإن كان غير ذلك فحرف واحد، وهو في حكم الثّابت على الأكثر، فيقال: (يا حار)، و(يا ثمو)، و(يا كرو)، وقد يجعل اسما برأسه فيقال: (يا حار) و (يا ثمي)، و(يا كرا)»(٤).

---

(١) الفائق في غريب الحديث:١٩٨/٢.
(٢) المرتجل:/١٧.
(٣) الإنصاف:٥٣٢/٢.
(٤) الكافية في علم النحو:/٢١.

ــ حديث ابن طلحة عن المصدر والفعل، وأنَّ كل واحد من المصدر والفعل أصل برأسه، ليس أحدهما مشتقاً من الآخر (١).

ــ حديث أبي حيان عن الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة وبالحرف تارة أخرى، وأنَّها قسم برأسه؛ إذ قال: «تلخص في مثل: (نصحت زيدًا)، و(نصحت لزيد) مما كثُر استعمال الوجهين في ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه قسم برأسه، والثاني: أنَّ الأصل فيه التَّعدي بحرف جر، والثَّالث: أنَّ الأصل التَّعدي بنفسه، وحرف الجر زائد»(٢)، وقال ــ أيضا ــ ناصا على اختياره، وأنَّه حقًّا في الاستعمال قسم برأسه: «قد يكون الفعل الواحد لازمًا ومتعديًا بنفسه، نحو (فَغَرَ فَاه)، أي: فتحه، و(فُغِرَ فُوه)، أي: انفتح، ومتعديًا بنفسه تارة، وبحرف جر أخرى، نحو: (شكرت زيدًا) و(شكرت لزيد)، وكذلك نصحت، ولمَّا تساويا في الاستعمال صارا قسمًا برأسه، خلافًا لمن منع هذا القسم، وزعم أنَّ الأصل فيه حرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع» (٣).

ــ حديث الجامي عن (كأنَّ) التي للتشبيه، أي: لإنشائه، وأنَّها حرف برأسه على الصحيح؛ حملا على أخواتها؛ ولأنَّ الأصل عدم التَّركيب (٤).

ــ حديث الكفويّ عن (إنَّما) و(أنَّما)، وتنبيهه على أنَّ من العلماء من نصَّ على أنَّ كلا مِنْهُمَا أصل بِرَأْسِهِ، وإن كان مذهب الكفويّ أنَّ (أنِّما) فرع عن المكسورة؛ إذ قال: «(إِنَّمَا)، (أَنَّما) كل مَا أوجب (إِنَّمَا) بِالْكَسْرِ للحصر أوجب (أَنما) بِالْفَتْح للحصر أَيْضا؛ لِأَنَّهَا فرع عَنْهَا، وَمَا ثَبت للْأَصْل ثَبت

(١) ينظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١٣٥٣، وشرح ابن عقيل:٢/ ١٧١، والهمع:٢/ ٩٥، وحاشية الصبان:٢/ ١٦٣.

(٢) التذييل:٧/٩.

(٣) الارتشاف:٤/٢٠٨٨.

(٤) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب:٢/٢٨٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

للفرع، مَا لم يثبت مَانع مِنْهُ، وَالْأَصْل عَدمه، وَمُوجب الْحصْر مَوْجُود فيهمَا، وَهُوَ تضمن معنى (مَا) و(إِلَّا)، أَو اجْتِمَاع حرفي التَّأْكِيد» (١).

ــ ومن المحدثين: الشيخ عضيمة ــ رحمه الله تعالى ــ وحديثه عن (طَمْأنَ) (طَأْمَنَ)، وأنَّ كلا منهما أصل مستقل برأسه، وليس أحدهما أصلا لصاحبه بقوله: «الذي أراه أنْ نجعل كلا من الكلمتين أصلاً قائمًا برأسه، وليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه؛ إذ سمع المصدر لكل من الفعلين: (طَمْأَنَ) (طَمْأَنَة)، و(طَأْمَنَ)، و(اطْمَأَنَّ) (اطْمِئْنَانًا)» (٢).

وكذلك الدكتور/ محمود فهمي حجازي؛ إذ يرى أنَّ كلا من المجموع والمجموعة اسم قائم برأسه؛ وذلك لأنَّ المجموع في اللسان ما جمع من هنا وهناك، وإن لم يجعل كالشيء الواحد، أمَّا المجموعة فلم تعرف قديمًا كاسم قائم بذاته، بل كصفة (٣).

وبعد: فقد تلخص من كل ذلك بما لا يدع مجالا للشَّك صدق هذه الظَّاهرة وأصالتها؛ ولا أدلَّ على ذلك من نصِّ القوم عليها، وإشارتهم إليها، ووقوفهم بها، وتعويلهم عليها.

---

(١) الكليات:/١٨٩.

(٢) المغني في تصريف الأفعال:/٤٨.

(٣) ينظر: علم اللغة:/٣٠٥.

المبحث الثاني: (المسائل النَّحويةَّ):

تضمن هذا المبحث جملة من المسائل، وهي:

الكلام كل ما استقل برأسه:

فقد تضافرت النصوص على أنَّ الكلام هو ما أفاد، نصَّ على ذلك الحريريُّ بقوله:

حدُّ الكَلامِ مَا أفادَ المُستَمِعْ نحوُ سَعَى زَيدٌ وعَمروٌ مُتَّبِعْ (١).

وابن مالك بقوله: «كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ» (٢)، والمراد بالمفيد عند ابن مالك: «ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه» (٣).

والمفيد عند ابن هشام مَا يَصح الاكتفاء بِهِ، نصَّ على ذلك بقوله: «عبارَة عَن اللَّفْظ الْمُفِيد، ونعني باللَّفْظِ: الصَّوْت الْمُشْتَمل على بعض الْحُرُوف، أَو مَا هُوَ فِي قُوَّة ذَلِك، فَالْأول، نَحْو: (رجل)، و(فرس)، وَالثَّانِي: كالضمير الْمُسْتَتر فِي نَحْو: (اضْرِب)، و(اذهب) الْمقدرَة بِقَوْلك: (أَنْت)، ونعني بالمفيد: مَا يَصح الاكتفاء بِهِ، فنحو: (قَامَ زيد) كَلَامٌ؛ لِأَنَّهُ لفظ يَصح الِاكْتِفَاء بِهِ» (٤).

أمَّا ابن جنِّي فالكلام عنده ما استقل برأسه؛ إذ قال: «الكلام كل ما استقل برأسه؛ أعني: الجمل المركبة، نحو: (قام محمد)، و(أبوك منطلق)، وقد فَصَّلْنَا في أول باب من الخصائص العلاقة بيَّن الكلام والقول، وأنَّ كلَّ كلام قولٌ، وليس كلُّ قولٍ كلامًا» (٥)، أمَّا سيبويه فقد استغل أهمية السكوت عند السَّامع فرأى أنَّ الإفادة تعني: «حسن السكوت» (٦).

---

(١) ملحة الإعراب:/٤.
(٢) ألفية ابن مالك:/ ٩.
(٣) شرح الكافية الشافية:١/ ١٥٧.
(٤) شرح قطر الندى:/٤٣، ٤٤.
(٥) المحتسب:١/٩٣.
(٦) الكتاب:٢/٨٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(فعل الأمر) قسم قائم برأسه:

الذي عليه أهل البصرة أنَّ فعل الأمر قسم برأسه، بخلاف ما انتهى إليه الكوفة من أنَّ الأمر قطعة من المضارع، وليس قسمًا برأسه، فالأفعال عندهم قسمان: ماض ومضارع بإسقاط فعل الأمر (١)، قال المرادي: «ذهب الكوفيون إلى أنَّه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع» (٢)، وقال أيضًا: «أمَّا صيغة فعل الأمر، فذهب البصريون أنَّها أصل، وأنَّ قسمة الأفعال ثلاثية، ومذهب الكوفيين: أنَّ الأمر مقتطع من المضارع، فإذن تكون القسمة عندهم ثنائية» (٣).

وقال الأشموني: «مذهب البصريين أنَّ فعل الأمر أصل برأسه، وأنَّ قسمة الفعل ثلاثية، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الأمر مقتطع من المضارع؛ فالقسمة عندهم ثنائية» (٤).

والذي عليه الفاكهيُّ أنه مذهب الأخفش أيضًا، قال الفاكهي: «أقسام الفعل، وهو ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش، بإسقاط (الأمر)؛ بناء على أنَّه مقتطع من (المضارع)، فهو ــ عندهم ــ معرب بلام مقدرة» (٥).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل:١/ ٦٧، وارتشاف الضرب:٤/ ٢٠٢٧، وتمهيد القواعد:١/ ١٧١، والهمع :١/ ٤٥.

(٢) توضيح المقاصد:١/٣٥.

(٣) توضيح المقاصد:٣/١٥١٨.

(٤) شرح الأشموني على الألفية:٤/٤٨.

(٥) شرح كتاب الحدود في النحو:/٩٧.

وقد أكدَّ هذه النسبة الصنعانيُّ بقوله: «أمَّا الأخفش فإنه كان يوافقهم في هذا؛ فجوابه جوابهم، وإن كان يقول: بأنَّ إعراب الأفعال للشبه فجوابه في مثال الأمر أنَّه مقتطع من المضارع، وقد ثبت إعراب المضارع» (١).

تقسيم الأزمنة إلى: ماض، وحال، ومستقبل:

الذي عليه النَّحويون أنّ الأزمنة ثلاثة: وهي: (الماضي، والحال، والمستقبل) (٢)، أو (الماضي والحاضر، والمستقبل (٣)، يظهر هذا من قول ابن السراج: «الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلَّت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالمحصل: الماضي، والحاضر، والمستقبل» (٤).

ومن قول الرَّضي: «لأنَّ اللفظ وإنْ دلَّ على زمان لكنَّه ليس أحد الأزمنة الثَّلاثة، أي: الماضي والحال والمستقبل» (٥).

وقال ابن مالك في سياق التنبيه على أنَّ عمل المصدر لا يتقيد بزمن، وأنَّ الأزمنة ثلاثة: «عمل المصدر عمل الفعل؛ لأنَّه أصل، والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بل يعمل عمل الماضي، والحاضر، والمستقبل» (٦).

---

(١) البرود الضافية:١/١٥٠٤.
(٢) شرح الكافية:١/٣٩.
(٣) ينظر: التبيين:/١٤١، ومسائل خلافية في النحو:/٦٩، والتذييل:١١/٥٥.
(٤) الأصول:١/٣٧.
(٥) شرح الكافية:١/٣٩.
(٦) شرح التسهيل:٣/١٠٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والذي عليه التفتازاني أنَّ الحال ليس قسما برأسه؛ إذ قال: «الحال ليس قسما برأسه، بل حدًّا مشتركا بين الماضي، والمستقبل» (١).

ويترتب على قول من ذهب إلى أنَّ الأزمنة ثلاثة وهي: المضيّ والحال والاستقبال خلاف آخر، وهو: أيُّ الأزمنة أسبق، أشار إليه الصبان بقوله: «المضارع على الأصح؛ بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زمانا؛ لأنَّ الماضي كان قبل وجوده مستقبلا، وحين وجوده حالا، وبعد وجوده ومضيه ماضيا، وقيل: الماضي؛ لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه» (٢).

الفعل الدائم قسم برأسه:

عدَّ الكوفيون (الفعل الدائم) قسما برأسه؛ لذلك فالأفعال عندهم: ماض ومستقبل، أما الفعل الدائم فالمقصود به عندهم: (اسم الفاعل)، وهناك فرق بين (الفعل) و(الفعل الدائم)؛ فالفعل الدائم المقصود به: اسم الفاعل؛ والدليل على ذلك قول ثعلب: «كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال: كان الفراء يناقض، يقول: (قائم) فعل، وهو اسمٌ؛ لدخول التنوين عليه، فإذا كان فعلا لم يكن اسما، وإن كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا، فقلت: الفراء يقول: (قائم): (فعل دائم) لفظه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب، فيقال: (قائم قياما)، و(ضاربٌ زيدًا)، فالجهة التي هو فيها اسمٌ، ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما، فأنت: لِمَ نصبت به وهو عندك اسم؟ فقال: لمضارعته (يفعل)، فعارضته بقول العرب: (جاءني آكلٌ طعامك)، و(لقيت آخذا حقك)، وقلت له:قدنصبوا بـ(آكل)، و(آخذ)، ويفعل لا يضارعهما؛ إذ كان لايقع موقع الفاعل والمفعول، فقال لي:مضارعته قد حصلت له في أصل بنيته»(٣).

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام:١/١٨٧.
(٢) حاشية الصبان:٢/١٦٣.
(٣) مجالس العلماء للزجاجي:/٢٦٥.

(هو) اسم قائم بنفسه:

الذي عليه أهل البصرة أنَّه ضمير منفصل قائم بنفسه، فلم يكن على حرف واحد، كـ (أنا)، و(نحن) (١)؛ وذلك أنَّ قيامه بنفسه يدلُّ على قوَّته، والحرف الواحد ضعيف، والذي عليه أهل الكوفة: أنَّ (الهاء) هي الاسم، وما بعدها مزيدٌ للتكثير (٢)؛ والدليل على ذلك من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الواو والياء تحذفان في التثنية والجمع، نحو: (هما)، و(هنَّ)، و(هم)، وفي الواحد المتَّصل، نحو: (رأيته)، ولو كانا منه لما حذفا.

والثاني: أنَّهما قد حذفا في الشعر، كقول الشَّاعر:

فَبَيْناهُ يَشْري رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ (٣)

وقال آخر:

... دارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكا (٤)

وضرورة الشعر تردُّ إلى الأصل (٥).

---

(١) ينظر: التذييل:٦٧/١، والارتشاف:٢٠٢٧/٤، وتمهيد القواعد: ١٧١/١، والهمع:٤٥/١.

(٢) ينظر: الإنصاف:٢/ ٥٥٧، واللباب:١/ ٤٨٨.

(٣) من الطويل، للعجير السلولي، وقيل: للمُخلَّب الهلاليّ، وموطن الشاهد قوله: (فبيناه)؛ وذلك على أنَّ (الهاء) هي الاسم وما بعدها مزيدٌ للتكثير؛ بدليل الحذف.

ينظر: الأصول:٢٧/١، والخصائص:٧٠/١، وشرح أبيات سيبويه:٢٢٠/١، والإنصاف:٤١٧/٢، واللباب:٤٨٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش:١٩١٠/١، والمقاصد الشافية:٢٣/٨، وتعليق الفرائد:٧٤/٢.

(٤) من الرجز، لم أقف على نسبته، وموطن الشاهد قوله: (إذْهِ)؛ وذلك على أنَّ (الهاء) هي الاسم، وما بعدها مزيدٌ للتكثير؛ بدليل الحذف.

ينظر: الكتاب:٢٧/١، وشرح كتاب سيبويه:٢١٨/١، والمسائل العسكريات:/٩٨، والخصائص:١ /٩٠، واللباب: ٤٨٩/١، والبديع:٦٩٣/١، وشرح المفصل:٣٠٩/٢، وشرح الرضي على الكافية:٤١٩/٢، وارتشاف الضرب: ٢٤١١/٥، والهمع:٢٣٩/١.

(٥) ينظر: اللباب: ٤٨٨/١، ٤٨٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والجواب: أمَّا التثنية والجمع فصيغ مرتجلة.

والثاني: أنَّهم حذفوا (الواو)، و(الياء) فرارًا من الثقل؛ وذاك أنَّ (الهاء) مضمومة، و(الميم) تشبه (الواو)، فلو أثبتوا (الواو) متحرِّكة ثَقُل اللفظ، أو ظُنَّ أنَّها كلمتان، ولو سكَّنوها لجمعوا بين ساكنين، فكان الوجه حذفها، وأمَّا حذفُها في المتَّصل ففرارًا من الثّقل، وأمَّا حذفُها في الشِّعر فلا حجَّة فيه للاضطرارِ إليه، وقد حذفوا ما لا يُشَكُّ أنَّه أصْل كقوله من: (درس المنا) (١)، أي: المنازل، و (منْ وُرْق الحِمَي) (٢)، أي: الحمام (٣).

كل من الضمير المتصل والمنفصل أصل برأسه:

ينقسم الضمير إلى متصل وهو: ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد (إلا)، كـ (ياء): (ابني)، وكاف: (أكرمك)، وهاء: (سليه) ويائه، قال ابن مالك:

---

(١) من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري، وتمامه: دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأبَانِ ... وتَقَادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبَانِ

وموطن الشاهد قوله: (المنا) فإن أصله: المنازل؛ وحذف منه الزاي واللام.

ـ ينظر: الديوان:/١٣٢، والخصائص:٨٢/١، واللباب:٤٠٠/١، والتبيين:/٤٥١، وإرشاد السالك:٦٨٦/٢، والتذييل:٢٥٧/١، والمقاصد الشافية:٤٥٨/٥، والمقاصد النحوية:١٧٢٣/٤، والهمع:٢٧٤/٣، وشرح أبيات المغني:٢٧٦/٥، وحاشية الصبان:٢٤٠/٣.

(٢) من الرجز، للعجاج، وتمامه: أوَالِفًا مَكَّةَ منْ وُرْق الحِمَي ... وَرَبِّ هَذَا الأَثَرِ المُقَسَّمِ

ـ وموطن الشاهد قوله: (الحِمَي) أراد: (الحمام)، فحذف (الألف)، وأبدل (الميم) ياء.

ـ ينظر: الديوان:/ ٤٥٣، والعين:٣٣٦/٨، والكتاب:١١٠/١، والأصول:٤٥٨/٣، وسر صناعة الإعراب:٣٥٣/٢، والخصائص:٤٧٥/٢، واللباب:٤٠١/١، وشرح الكافية الشافية:١٣٧٢/٣، وتوضيح المقاصد/١١٤٨/٣، والتصريح:٢٦٥/٢.

(٣) ينظر: اللباب:٤٨٩/١، ٤٩٠.

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلا اخْتِيَارا أَبَدَا (١).

ومنفصل وهو: ما يبتدأ به في النطق، ويقع بعد: (إلا)؛ وذلك نحو: (أنا)، تقول في ابتداء النطق به: (أنا مؤمن)، وفي وقوعه بعد (إلا): (ما قام إلا أنا) (٢).

نصَّ على هذا الشيخ خالد الأزهري بقوله: «ظاهر صنعه أنَّ كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه، وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل؛ محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل» (٣).

التَّثنية قسم برأسه مخالف للواحد والجمع:

الذي يبين أنَّ التَّثنية مخالفة للواحد والجمع وأنَّها قسم برأسه: تثنية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ وذلك أنَّك تقول: (هذا)، و(هؤلاء) فيبنيان وكذلك: (الذي)،(والذين) فإذا صرت إلى التثنية جاء مجيء المعرب فقلت: (هذان) و(هذين)، و(اللذان)، و(اللذَين)، قال ابن جنّي: «فإن قلت: فكان يجب على هذا أن تقول: (هذان غلاميَّ)، فتبدل ألف التثنية ياء؛ لأنَّك تقول: (هذا غلامي) فتكسر (الميم)، قيل: هذا قياس لعمرِي، غير أنَّه عارَضه قياس أقوى منه فتُرِك إليه؛ وذلك أنَّ التثنية ضربٌ من الكلام قائم برأسه مخالف للواحد والجميع، ألا تراك تقول: (هذا)، و(هؤلاءِ) فتبنى فيهما، فإذا صرت إلى التثنية جاء مجيء المعرب فقلت: (هذان) و(هذين)، وكذلك: (الذي)، و(الذين)، فإذا صرت إلى التثنية قلت: (اللذان) و(اللذَين)» (٤).

---

(١) ألفية ابن مالك :/ ١٢.
(٢) التصريح:٩٩/١.
(٣) التصريح:٩٩/١.
(٤) الخصائص:٧/٢، ٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجه تعريف المنادي:

ذكر ابن مالك أنَّ أقسام المعرفة سبعة؛ إذ قال: «المعرفة: مُضْمرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة» (١)، وقد اختلفوا في وجه تعريف المنادي؛ فقيل: بألف ولام محذوفتين، وناب حرف النداء منابهما، فعلى هذا يكون من قبيل ما عرف باللام، وقيل: هو معرفة بالإقبال عليه والقصد والخطاب، فيكون هذا النوع من التعريف قسم برأسه، قال ناظر الجيش: «أمَّا المنادى: فقيل: إنَّه معرفة بألف ولام محذوفتين، وناب حرف النداء منابهما، فهو من قبيل ما عُرِّف باللام، قال الشيخ: وهو الّذي صحّحه أصحابنا، وقيل: إنَّه معرفة بالإقبال عليه والقصد والخطاب، فهو قسم برأسه» (٢).

التعريف بالثاني:

للمعارف أقسام وهي: «مُضْمرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة» (٣)

وهناك إشكال في المعرف بالإضافة هل هو قسم برأسه أو على حسب ما أضيف إليه؟ فلذلك قال الأشْمُونِي: «عبارته تُوهم أنَّ ما له التعريف بالثاني ــ يعني: الذي له التعريف بالثاني ــ قِسْمٌ برأسه فشمل: (غلام زيدٍ)، وليس كذلك، وهم إنَّما يعنون بالمضاف هنا ما كان علمًا أو غالبًا» (٤).

---

(١) شرح التسهيل:١/١١٥.
(٢) تمهيد القواعد:١/٤٣٢.
(٣) شرح التسهيل:١/١١٥.
(٤) حاشية الصبان على الأشموني:٢/٣٥٩.

دلالة (أل) على بيان الحقيقة:

تكون (أل) للجنس؛ وذلك لشمول الأفراد من غير تجوز إن خلفها (كل)، ولكن إن خلفها (كل) بتجوز فهي لشمول الخصائص على سبيل المبالغة، كأن تقول: (أنت الرَّجل علمًا)، وإذا لم يخلفها (كل) فهي لبيان الحقيقة، وقد جعلها بعضهم قسما برأسه، قال المرادي: «الجنسية إن خلفها (كل) دون تجوز فهي لشمول الأفراد، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾(١)، وإن خلفها بتجوز فهي لشمول الخصائص مبالغة، نحو: (أنت الرجل علمًا)، وإن لم يخلفها فهي لبيان الحقيقة، نحو:﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾(٢)، وهو الذي يسميه المتكلمون: تعريف الماهية، وكلامه في شرح الكافية يقتضي أنَّها هي العهدية، وقد جعلها بعضهم قسمًا برأسه» (٣).

والذي عليه ابن هشام أنها للجنس؛ إذ قال في شرح شذور الذهب: «الجنسية، نَحْو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (٤)، ونَحْو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٥)، ونَحْو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (٦)» (٧)، وكذلك في شرح قطر الندى (٨).

ولتعريف الْمَاهِيّة عند ابن هشام في المغني: «هِي الَّتِي لَا تخلفها(كل) لَا حَقِيقَة، ولَا مجَازًا، نَحْو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾» (٩).

---

(١) سورة العصر، الآية:/ ٢.
(٢) سورة الأنبياء، من الآية:/٣٠.
(٣) توضيح المقاصد:١/٤٦٣.
(٤) سورة النساء، من الآية:/ ٢٨.
(٥) سورة البقرة، من الآية:/ ٢.
(٦) سورة الأنبياء، من الآية:/٣٠.
(٧) شرح شذور الذهب:/١٩٣.
(٨) ينظر: شرح قطر الندى:/١١٢.
(٩) مغني اللبيب:/ ٧٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتسمى عند المرادي تعريف الحقيقة أو تعريف الماهية، وهي قسم قائم برأسه، فليست راجعة إلى العهدية، ولا إلى الجنسية؛ إذ قال: «أمَّا التي لتعريف الحقيقة، ويقال لها: لتعريف الماهية، فنحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، واختلف في هذا القسم، فقيل: هو راجع إلى العهدية، وقيل: راجع إلى الجنسية، وقيل: قسم برأسه» (١).

كل واحد من المرفوعات أصل برأسه:

تتنوع المرفوعات وتتعدد، ولكنَّ الذي يظهر من كلام ابن الأثير أنَّ كل واحد من المرفوعات أصلٌ قائمٌ برأسه، فالمبتدأ بخلاف الخبر، والفاعل ليس هو النائب عن الفاعل، واسم (كان) وأخواتها ليس كخبر (إنَّ) وأخواتها... وذلك إذ قال: «جملة المرفوعات التي المبتدأ أحدها وجملتها خمسة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول الّذى لم يسمّ فاعله، والمشبّه بالفاعل في اللفظ، وهو: اسم (كان) وأخواتها، و(ما) النافية، وخبر (إنَّ) وأخواتها، و(لا) النّافية، فالخليل ومن تابعه يعتقد أنَّ هذه الخمسة عدّة، وأنّ الفاعل الأصل، والباقي محمول عليه، وسيبويه ومن تابعه يجعل المبتدأ الأصل والباقي محمول عليه، وابن السرّاج يعتقدها قسمة، وأنّ كل واحد منها قائم برأسه، والعدّة من القسمة كالرّسم من الحدّ، ولكلّ من هذه الأقوال حجة تؤيّده، لم نطل بذكرها؛ إذ الغرض معرفة أحكامها، أصولا كانت أو فروعا» (٢).

---

(١) الجنى الداني:/١٩٤.

(٢) البديع لابن الأثير:١/٥٤.

الإخبار بالظروف والجار والمجرور قسم برأسه (١):

الذي عليه ابن السَّراج أنَّ الظرف الواقع خبرًا وكذا الجار والمجرور في نحو قولنا: (زيد أمامك)، أو (زيد في الدار) قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، قال أبو حيَّان: «ذهب ابن السَّراج إلى أنَّ الظَّرف، والمجرور قسمٌ برأسه، وليسا من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة» (٢)، وقال ابن عقيل: «ذهب أبو بكر بن السراج إلى أنَّ كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشِّيرازيات، والحق خلاف هذا المذهب، وأنَّه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف» (٣).

وإن كان ابن عقيل قد اكتفى بـ (الشيرازيات) مصدرًا، إلا أنَّ أبا حيان زاد عليه (العسكريات)؛ وذلك إذ قال: «ذهب أبو بكر بن السراج إلى أنَّ الإخبار بالظرف أو المجرور قسم برأسه، ليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، ذكر ذلك عنه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والعسكريات، وزعم

---

(١) يسمى الخبر في هذه الحالة شبه جملة، قال الدكتور/ عبده الراجحي: «النّحاة يطلقون هذه التّسمية على الظّرف والجار والمجرور، وتسميتها بشبه الجملة يرجع إلى أسباب؛ منها أنَّهما ــ سواء كانا تامين أو غير تامين ــ لا يؤديان معنى مستقلا في الكلام، وإنَّما يؤديان معنى فرعيًّا، فكأنَّهما جملة ناقصة أو شبه جملة، ومنها ــ وهذا هو السبب الأهم عندهم ــ أنهما ينوبان عن الجملة، وينتقل إليهما ضمير متعلقيهما في رأيهم، فأنت حين تقول:
ــ (زيد في البيت)، أو (زيد عندك)، فإن معنى كلامك هو: (زيد استقر في البيت)، و(زيد استقر عندك)، فالجار والمجرور والظرف ينوبان هنا عن الخبر الذي يتكون من الفعل وفاعله، أي: إنَّهما شبيهان بالجملة في مثل هذا الموضع، كما أنَّ الضَّمير المستتر في الفعل قد انتقل مضمرا في الظَّرف والجار والمجرور»، التَّطبيق النَّحوي: /٣٧٥.

(٢) الارتشاف:٣/١١١٠.

(٣) شرح ابن عقيل:١/٢١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنَّه مذهب حسن، فإذا قلت: (زيد في الدار)، أو(زيد أمامك) فهو تركيب برأسه،وليس من تركيب الاسم مع الاسم، ولامن تركيب الاسم مع الفعل»([1]).

والذي عليه ابن السراج وهو قول جماعة من البصريين أنَّ الخبر تقديره اسم مفرد مقدر بـ (مستقر) أو (كائن)؛ لأنَّ الأصل في خبر المبتدأ أنْ يكون مفردا، ولأنَّ اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، فاسم الفاعل يجوز أن تتعلق به حروف الجر، فضلاً عن أنَّ تقدير الفعل يحُوج إلى تقدير آخر([2])، قال ابن السَّراج: «خبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين، فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك: (زيد أخوك)، و(زيد قائم)، وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إمَّا أن يكون من ظروف المكان، وإمَّا أن يكون من ظروف الزمان، أمَّا الظُّروف من المكان فنحو قولك: (زيد خلفك)، و(عمرو في الدار)، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: (زيد مستقر خلفك)، و(عمرو مستقر في الدار)، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به في الاستعمال، وأما الظرف من الزمان فنحو قولك: (القتال يوم الجمعة)، و(الشخوص يوم الخميس)، كأنَّك قلت: (القتال مستقر يوم الجمعة)، أو (وقع في يوم الجمعة)، والشخوص واقع في يوم الخميس، فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم تُرِدْ هذا المعنى، فالكلام محال؛ لأنَّ (زيدًا) الذي هو المبتدأ ليس من قولك:

---

(١) التذييل:٤/٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٤٥، وشرح الرضي على الكافية:١/٢٤٥.

(خلفك)، (ولا في الدار شيء)؛ لأنَّ (في الدار) ليس بحديث، وكذلك (خلفك)، وإنَّما هو موضع الخبر» (١).

وأمَّا (أمامك) أَو (فِي الدَّار) عند أكثر الْبَصرِيين فتَقْدِيره: حصل أَو اسْتَقر (٢).

تذكير (كان) مع تأنيث اسمها:

القياس أن يؤنث الفعل لتأنيث فاعله، لكن يرى ابن جنّي أنَّ تذكير (كان) مع تأنيث اسمها أسهل من تذكير الأفعال سواها وسوى أخواتها مع فاعليها؛ لأنَّ اسم (كان) مستقل برأسه بدليل أنَّك لو حذفت (كان) لاستقل ما بعدها برأسه، فقلت في قولك: (كان أخوك جالسًا): (أخوك جالس)، فلما أن قام ما بعدها برأسه، ولم يحتج إليها لم يتصل به اتصال الفاعل بفعله، نحو: (قام جعفر)، و(جلس بِشر)، قال ابن جنّي: «أنا أرى أنَّ تذكير (كَانَ) مع تأنيث اسمها أسهل من تذكير الأفعال سواها وسوى أخواتها مع فاعليها، و(كان في الدار هند) أسوغ من (قام في الدار هند)؛ وذلك أنَّه إنِّما احتيج إلى تأنيث الفعل عند تأنيث فاعله؛ لأنَّ الفعل انطبع بالفاعل حتى اكتسى لفظه من تأنيثه، فقيل: (قامت هند)، و(انطلقت جُمْل) من حيث كان الفعل والفاعل يجريان مجرى الجزء الواحد؛ وإنَّما كان ذلك كذلك لأنَّ كل واحد منهما لا يستغني عن صاحبه، فأنث الفعل إيذانًا بأنَّ الفاعل الموقع بعده مؤنث، وليس كذلك حديث (كان) وأخواتها؛ لأنَّه ليست (كان) مع اسمها كالجزء الواحد، من قِبَل أنَّك لو حذفت (كان) لاستقل ما بعدها برأسه، فقلت في قولك: (كان أخوك جالسًا): (أخوك جالس)، فلما أن قام ما بعدها برأسه، ولم يحتج إليها

(١) الأصول: ١/ ٦٢، ٦٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٤٥، ١٤٦، وائتلاف النصرة:/٣٥، ٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لم يتصل به اتصال الفاعل بفعله، نحو: (قام جعفر)، و(جلس بِشر)،ألا تراك لو حذفت الفعل هنا لانفرد الفاعل جزءًا برأسه، فلم يستقل بنفسه استقلال الجملة بعد (كان) بنفسها؟ فلما لم تَقْوَ حاجته إلى (كان) قوة حاجة الفاعل إلى الفعل انحطت رتبته في حاجته إلى (كان)، فامتاز منها امتيازًا قد أحطنا به، فساغ لذلك ألا يلزم تأنيث (كان) لاسمها إذا كان مؤنثا تأنيث الفعل لفاعله إذا كان مؤنثًا، ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا، فافهمه؛ فإنَّ هذه حاله» (١).

ومن ذلك: قراءة إبراهيم: (وَلَم يَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ) (٢) فهذا التذكير يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون في (يكن) ضمير اسم الله؛ أي: لم يكن الله له صاحبة، وتكون الجملة التي هي (له صاحبة) خبر كان.

الثاني: أن يكون في (يكن) ضمير الشأن، والحديث على شريطة التفسير، وتكون الجملة بعده تفسيرًا له وخبرًا، كقولك: (كان زيد قائم)، أي: كان الحديث والشأن زيد قائم.

الثالث: أن تكون (صاحبة) اسم (كان)، وجاز التذكير هنا للفصل بين الفاعل والفعل بالظرف الذي هو الخبر؛ كقولنا: (كان في الدار هند)، ومثل ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: (حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ) (٣).

---

(١) المحتسب:١/٢٢٥.

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾، سورة الأنعام، من الآية:/١٠١.
وينظر القراءة في: مختصر ابن خالويه:/ ٤٥، والمحتسب: ١/ ٢٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨.

(كان) الشانية قسم برأسه:

قال أبو حيان: «مسألة: (كان) إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها، وليست غير الناقصة فتكون قسمًا برأسها، هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الشنتريني، عرف بابن الأبرش، إلى أنها قسم غير الناقصة» (١).

القول بإفراد (كأنَّ):

وقع خلاف بين العلماء في (كأنَّ) من جهة الإفراد أو التركيب (٢)؛ وحجة من رأى القول بالإفراد الاستدلال بأنَّ (كأنَّ زيدًا قائم) كلامٌ قائم برأسه، فتراه يقع موقع الجمل، والجملة تقع خبرا وصلة وصفة وحالا، ولا تقع هذا الموقع إلا إذا كانت تامة المعنى مستقلة تمام الاستقلال.

- فيكون في ابتداء الكلام، نحو: (كأنَّ زيد قائم).
- وتكون في موضع الخبر، نحو: (زيد كأنَّه قائم).
- وتكون في موضع الصلة، نحو: (جاء الذي كأنَّه قائم).
- وتكون في موضع الصفة، نحو: (مررت برجل كأنَّه قائم).
- وتكون في موضع الحال، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ (٣).

ولو قلنا إنَّ الكاف في نحو: (كأنَّ زياد قائم) داخلة على (أنَّ) لزم أن تكون (أنَّ) وما عملت فيه في موضع مصدر، مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة، فيكون التقدير في (كأنَّ زيدًا قائم): كقيام زيد.

---

(١) التذييل:٤/٢٥١.

(٢) ينظر: رصف المباني:/٢٠٨ــ ٢٠١٠، والجنى الداني:/ ٥٧٠، وتمهيد القواعد:٣/١٢٩٩.

(٣) سورة المدثر، الآيتان:/٤٩، ٥٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فيحتاج إلى ما يتم الجملة، و(كأنَّ زيدًا قائم) في حقيقة الأمر كلام قائم بنفسه، يقول المرادي: «ذهب بعضهم إلى أنَّ (كأنَّ) بسيطة غير مركبة، واختاره صاحب رصف المباني (١)، ونسبه إلى أكثرهم، واستدل له بأوجه: منها: أنَّ الأصل البساطة، والتَّركيب طارئ.

ومنها: أنَّه لو كان مركبًا لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تتعلق به؛ إذ ليست بزائدة.

ومنها: أنَّ (الكاف) إذا كانت داخلة على (أنَّ) لزم أنْ تكون (أن) وما عملت فيه في موضع مصدر، مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التَّامة جزء جملة، فيكون التقدير في (كأنَّ زيدًا قائم): كقيام زيد. فيحتاج إلى ما يتم الجملة، و(كأنَّ زيدًا قائم) كلام قائم بنفسه، لا محالة» (٢).

(لكنْ) المخففة أصل برأسه:

الذي عليه يونس أنَّ لفظَ (لكن) المخففة موافق لفظ (لكنَّ) الثَّقيلة، ومعناهما واحدٌ في الاستدراك (٣).

والذي عليه ابن يعيش أنَّ المخففة أصلٌ برأسه؛ بدليل أَنّ الشيئين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما من الآخر، وما ذهب إليه ابن يعيش هو الأولى؛ لقلة التَّصرف في الحروف.

قال ابن يعيش: «كان يونسُ فيما حكاه عنه أبو عمرو يذهب إلى أنَّ (لكن) إذا خُفِّفت كانت بمنزلةِ (إنَّ)، و(أنَّ)، وكأنّهما إذا خُفِّفا لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التَّخفيف، فكذلك تكون (لكن) إذا خُفِّفت، فإذا قال: (مَا جَاءَنِي

(١) رصف المباني:/٢٠٨.
(٢) الجنى الداني:/٣٠٥.
(٣) ينظر: شرح المفصل:٥/٢٩.

زيدٌ لَكِنْ عَمْرُو) كان الاسم مرتفعًا بـ (لكن)، والخبر مضمر، وإذا قال: (ما ضرْبت زيدًا لكن عمرًا) كان في (لكن) ضمير القصة، وانتصب (زيدٌ) بفعل مضمر، وإذا قال: (ما مررت برجل صالح لكن طالح) فـ (طالح) مجرورٌ بباء محذوفة، والتقدير: لكن الأمر مررت بطالح، كأنه لما رأى لفظَ (لكن) المخففةِ موافق لفظ الثقيلة، ومعناهما واحدٌ في الاستدراك، جعلها منها، وقاسها في أخواتها من نحو: (أنَّ)، و(كَأنَّ) إذا خُففتا، وفيه بُعْدُ؛ لاحتياجه في ذلك إلى إضمار الشَّأن والحديث، والقول: إنِّها محذوفة منها، وليس الباب في الحروف ذلك؛ لأنه قبيل من التصرّف، والحق أنها أصلٌ برأسه، فإنّ الشيئين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما من الآخر، كقولنا: (سَبِطٌ)، و(سِبَطرٌ)، و(لؤلؤٌ)، وَ(لَأَلٌ)، و(دمِثٌ)، و(دمَثْرٌ)» (١).

(اللام) الفارقة قسم برأسه:

(اللام) الفارقة هي:(اللام) الداخلة في خبر (إنْ) تلزم (إنَّ) إذا ألغيت، ولم يكن في الكلام قرينة

فإنْ أُعْمِلَت، نحو: (إنْ زيدًا قائمٌ)، أو دلَّ دليلٌ على المُراد لم تلزم لعدم الحاجة إليها، ومن ذلك قول الشَّاعر:

أنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيمِ مِن آلِ مَالكٍ ... وإنْ مَالكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ (٢)

---

(١) شرح المفصل:٥/٢٩.

(٢) من الطويل، للطرماح، وموطن الشاهد قوله: (وإن مالك كانت) فلم تدخل اللام على (كان)؛ لعدم اللبس.

ـ ينظر: الديوان:/٢٨٠، وشرح التسهيل:٢/٣٤، وشرح الكافية الشافية:١/٥٠٩، والتذييل:٥/١٣٤، والجنى الداني:/١٣٤، وتوضيح المقاصد:١/٥٣٧، وشرح قطر الندى وبل الصدى:/١٦٥، والمساعد:١/٣٢٦، وتعليق الفرائد:٤/٦٠، والتصريح: ١/٣٢٧، والهمع:١/٥١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهل هي لام الابتداء أو أنَّها قسم برأسه غير لام الابتداء؟ أقول: ذهب قوم منهم الفارسي إلى أنَّها قسم برأسه، غير لام الابتداء... وذهب قوم إلى أنَّها هي لام الابتداء، الداخلة على خبر (إنْ)، لزمت للفرق، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك، لكن الشلوبين استدل على أنها لام أخرى بعمل الفعل قبلها فيما بعدها (١).

القول في (إنَّما)، و(أنَّما):

قال الكفوي: «الْجُمْهُور على أَن (أَنَّما) بِالْفَتْح لَا يُفِيد الْحَصْر، وَالْفرع لَا يجب أَن يجْرِي على وتيرة الأَصْل فِي جَمِيع أَحْكَامه، وَقيل: الْمَفْتُوحَةُ أصلُ الْمَكْسُورَة؛ وَقيل: كُلٌّ مِنْهُمَا أصلٌ بِرَأْسِه» (٢).

تقديم المفعول على الفاعل:

جعل أبو عليّ الفارسي تقدم المفعولِ على الفاعل لعارض قسما قائما برأسه؛ حمله على ذلك وقوعه بكثرة في الكلام نظما ونثرا، وقد نبَّه على ذلك ابن جنِّي في الباب الذي عقده في نقض المراتب؛ إذ قال: «قيل: الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله، فإنَّ هنا طريقا آخر يُسوّغك غيرَه؛ وذلك أنَّ المفعول قد شاع عنهم واطَّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا عليّ إلى أن قال: إنَّ تقدّم المفعول على الفاعل قِسْم قائم برأسه، كما أنَّ تقدّم الفاعل قسم ــ أيضًا ــ قائم برأسه، وإنْ كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا، نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(٣)» (٤).

---

(١) ينظر: التذييل: ٥/ ١٣٥، والجنى الداني:/١٣٤، وتوضيح المقاصد:١/ ٥٣٧، وشرح ابن عقيل:١/ ٣٨٠، وشرح الأشموني:١/ ٣١٧.
(٢) الكليات:/١٩٠.
(٣) سورة فاطر، من الآية:/ ٢٨.
(٤) الخصائص: ١/٢٩٥.

وتظهر قناعة ابن جني التامة بما انتهى إليه بحث أبي علي في قوله: «الأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالَم غير مستنكَر، فلمَّا كَثُر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع لـه، حتَّى إنَّه إذا أخِّر فموضعه التقديم» (١).

ترك المفعول برأسه:

أشار إلى هذه المسألة الرَّازي في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾(٢)؛ إذ قال: «قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّقْدِيمِ الَّذِي هُوَ مُتَعَدٍّ، وَعَلَى هَذَا فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: تَرْكُ مَفْعُولِهِ بِرَأْسِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾(٣)، وَقَوْلُ الْقَائِلِ: (فُلَانٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ) وَلَا يُرِيدُ بِهِمَا إِعْطَاءَ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وَلَا مَنْعَ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وإِنَّما يُرِيدُ بِهِمَا: أَنَّ لَهُ مَنْعًا وإعطاء كذلك هاهنا، كَأَنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْدُرَ مِنْكُمْ تَقْدِيمٌ أَصْلًا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الْفِعْلَ أَوِ الْأَمْرَ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا تُقَدِّمُوا يَعْنِي فِعْلًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَوْ لا تقدموا أمرا، الثاني: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَا تُقَدِّمُوا بِمَعْنَى لَا تَتَقَدَّمُوا، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مَجَازٌ، لَيْسَ الْمُرَادُ هُوَ نَفْسُ التَّقْدِيمِ، بَلِ الْمُرَادُ لَا تَجْعَلُوا لِأَنْفُسِكُمْ تَقَدُّمًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٤).

---

(١) الخصائص:٢٩٧/١.

(٢) سورة الحجرات، من الآية:/١.

(٣) سورة البقرة، من الآية:/٢٥٨.

(٤) مفاتيح الغيب:٩١/٢٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

صيغة المبني للمفعول أصل برأسه:

هل صيغة المبني للمفعول أصل برأسه، أو أنَّها مغيرة عن صيغة المبني للفاعل؟ قولان؛ فوجه من قال بأصالة صيغة المبني للمفعول: ورود أفعال ملازمة للبناء للمجهول، ولو كانت فرعا للزم عدم وجودها؛ ووجه من قال بالفرعية: استغناء العرب بالفرع عن الأصل، قال ابن علان: «الصَّحِيح أَن صِيغَة الْمَبْنِيّ للْمَفْعُول مُغيرَة عَن صِيغَة الْمَبْنِيّ للْفَاعِل، فَهَذِهِ أصل لتِلْك خلافًا لظَاهِر الألفية تبعا للكوفيين والمبرد وَابْن الطراوة، ونَسبه لسيبويه زَعَمُوا أَن كلا مِنْهُمَا أصل برَأْسِهِ(١)، قَالُوا: لِأَنَّهُ جَاءَت أَفعَال مُلَازمَة للْبنَاء للْمَفْعُول، كـ (زُهي، وزُكم، وحُمَّ، وجُنَّ)، فَلَو كَانَ فرعا عَن الْمَبْنِيّ للْفَاعِل للَزِمَ أَن لَا يُوجد إِلَّا حَيْثُ يُوجد الأَصْل، وَأجِيب بِأَنَّ الْعَرَب قد تَسْتَغْنِي بالفرع عَن الأَصْل، أَلا ترى أَنَّه قد جَاءَت مصغرات لم ينْطق بمكبر لَهَا أصلا، كـ (رويد)، و(كميت)، وجموعات لم ينْطق لَهَا بمفردات، كـ (ملامح، ومحاسن، ومشابه، ومذاكر)» (٢).

فمما يبين أصالة هذه الظاهرة تمسك القائلين: بأنَّ صيغة المبني للمفعول أصلٌ برأسه قول الشيخ خالد الأزهريّ: «أمَّا نحو: (ضُرِب) بضم أوله وكسر ثانيه ففيه قولان: أحدهما: أنَّه أصل برأسه، وإليه ذهب المبرد، وابن الطراوة، والكوفيون، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني(٣)، والثاني: أنَّه فرع عن فعل الفاعل، وإليه ذهب جمهور البصريين، ونقل عن سيبويه، فمن قال: إنَّه وزن أصلي مستدلا بأنَّ نحو: (جُنَّ)، و(بُهِتَ)، و(طُل

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية:٤/ ٢٠١٤، والتصريح:٢/٦٦٢، ٦٦٣.
(٢) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لابن علان:/٢٩.
(٣) ينظر: الكتاب:١/ ١٢، والمنصف:١/ ١٧، وشرح الكافية الشافية:٤/ ٢٠١٤.

دمه)، و(أُهدر دمه)، و(أُولع بكذا)، و(عُنِي بحاجتي)، بمعنى، اعتنى بها، وزُهي علينا، بمعنى: تكبر، و(حُمَّ زيد)، و(زُكِم)، و(وُعك)، و(فُلِج)، و(سُقِط في يده)، و(رُهِصت الدابة) و(نُفِست المرأة)، و(نُتِجت الناقة)، و(غُمَّ الهلال)، و(أُغمي على زيد)، وأخواتها لم تستعمل إلا مبنية للمفعول» (١).

المصدر النائب عن الفعل أصل برأسه:

يظهر هذا من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(٢) وذلك لأنَّ الأصل: (فاضربوا الرقاب ضربا)، وقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (٣) فحذف الفعل، وقُدّم المصدر، فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول، وهذ التَّعبير بالمصدر حال النيابة عن الفعل يُوحي بالمبالغة والتَّوكيد في معنى الفعل مع الاختصار والإيجاز كما لا يخفى، قال الزمخشريُّ: «﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ أصله: فاضربوا الرقاب ضربا، فحذف الفعل، وقدّم المصدر، فأنيب منابه مضافا إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد؛ لأنَّك تذكر المصدر، وتدل على الفعل بالنصبة التي فيه، وضرب الرقاب عبارة عن القتل؛ لأنّ الواجب أن تضرب الرِّقاب خاصة دون غيرها من الأعضاء» (٤).

وقد جاء ذكر مصطلح: (المصدر النائب عن الفعل) على لسان كثير من العلماء، من ذلك: قول أبي حيان وهو يجوز تقديمه على المعمول أو تأخيره عنه: «جَائِزٌ أَنْ تَقُولَ: (ضَرْبًا زَيْدًا)، وَ(زَيْدًا ضَرْبًا) سَوَاءٌ كَانَ الْعَمَلُ لِلْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ الْعَامِلِ فِي الْمَصْدَرِ، أَوْ لِلْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ

(١) التصريح:٢/٦٦٢، ٦٦٣.
(٢) سورة محمد، من الآية:/ ٤.
(٣) سورة البقرة، من الآية:/ ٨٣.
(٤) الكشاف: ٤/٣١٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

هُوَ أَمْرٌ، وَالْمَصْدَرَ النَّائِبَ عَنْهُ أَيْضًا مَعْنَاهُ الْأَمْرُ، فَعَلَى اخْتِلَافِ الْمَذْهَبَيْنِ فِي الْعَامِلِ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ» (١).

والمصدر النائب عن الفعل قسم مستقل برأسه، وليس مؤكدا أو مبينا للنوع؛ ذلك لأنَّ نحو: (إقداما يا سعيد) وإن كان معناه الأمر، أي: أقدم، إلا أنه لو قيل: (إقدم إقداما يا سعيد) لم يفد المصدر معنى الأمر، وإنما يفيد التوكيد.

ولعل خير دليل على ذلك أنَّ الفقهاء حينما قاموا بحصر الصيغ الدالة على الوجوب جعلوا الأمر منها قسما، والمصدر النائب عن الفعل قسما برأسه، ولم يجعلوهما قسما واحدا، ففعل الأمر مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (٢)، والمصدر النائب عن الفعل، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (٣) فلفظ ضرب مصدر ناب عن فعل الضرب، ومن ذلك قولهم: «صيغ الأمر أربع:

١- فعل الأمر، مثل: ﴿اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ (٤).

٢- اسم فعل الأمر، مثل: (حيّ على الصلاة).

٣- المصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾.

٤- المضارع المقرون بلام الأمر، مثل: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٥)» (٦).

---

(١) البحر المحيط:١/٤٥٨.

(٢) سورة البقرة، من الآية:/ ٤٣.

(٣) سورة محمد، من الآية:/ ٤.

(٤) سورة العنكبوت، من الآية:/ ٤٥.

(٥) سورة الفتح، من الآية:/ ٩.

(٦) الأصول من علم الأصول للشيخ/ محمد بن صالح بن محمد العثيمين:/٢٣.

واو (مع) قسم برأسه:

ذهب عبد القاهر إلى أنَّ واو (مع) هي الناصبة للمفعول معه، في نحو: (استوى الماء والخشبة) (١)

وذهب الزَّجاج إلى أنَّ ناصبه مضمر بعد الواو، من فعل، أو شبهه، تقديره: فيما صنعت وأباك: وتلابس أباك (٢)، وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب بالخلاف (٣)، وقال الأخفش: انتصابه انتصاب الظرف (٤)، والذي عليه المراديُّ أنَّ هذه الواو قسم برأسه وليست العاطفة، أو أنَّها في الأصل عاطفة؛ وذلك إذ قال: «إن قلت: فهل واو (مع) قسم برأسه، أو هي الواو العاطفة؟ قلت: بل هي غيرها، وقال قوم: إنها في الأصل هي العاطفة؛ ولذلك لا تدخل عليها واو العطف، ولو كانت غيرها لصحَّ دخول (واو) العطف عليها، كما تدخل على واو القسم» (٥).

(بيد)، و(غير) كل واحد منهما أصل برأسه:

يظهر ذلك من قول الجوهريّ: «(بَيْدَ) بمعنى (غير)، يقال: إنّه كثير المال، بَيْدَ أنَّه بخيل» (٦)، أن بيد بمعني (غير)، وقال أيضا: «(مَيْدَ): لغة في بَيْدَ بمعنى غير» (٧)، وقول ابن مالك: «مثال مساواة (بَيْدَ) لغير في

---

(١) ينظر: الجمل للجرجاني:/٢٠، والجنى الداني:/ ١٥٥، وتوضيح المقاصد:٢/ ٦٦٤، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/ ٤٤٣.

(٢) ينظر: الإنصاف:١/ ٢٠٠، والجنى الداني:/ ١٥٥، والفصول المفيدة:/ ١٩٥، والمساعد:١/ ٥٤٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش :١/ ٤٤٠، والجنى الداني:/ ١٥٥، والفصول المفيدة:/ ١٩٥.

(٤) ينظر: التبيين:٣/ ٧٩، وتوجيه اللمع :/ ٢٠٠، والفصول المفيدة في الواو المزيدة:/ ١٩٤.

(٥) الجنى الداني:/ ١٥٦.

(٦) الصحاح: ٢/٤٥٠.

(٧) الصحاح: ٢/٥٤١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الاستثناء المنقطع قول النبي صلى الله عليه وسلم: (أنا أفْصَح من نطق بالضاد بَيْد أني من قريش، واستُرضعت في بني سَعْد) (١)» (٢)، وقول ابن يعيش: «(غَير) و(بَيْد) بمعنى واحد» (٣).

وكذا قول ابن الصائغ عند تعريفه الاستثناء المنقطع: «المنقطع هو: الإخراج بـ (إلا)، أو (غير)، أو (بَيْد)؛ لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم، فالإخراج جنس، وقولُه: بـ (إلاّ)، أو (غير)، أو (بَيْد) مدخل لنحو: (ما فيها إنسان إلاَّ وتدًا)، و(ما عندي أحدٌ غير فرس)، وكنحو قوله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: (أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ؛ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، واسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ)» (٤)، وقول بعض المحدثين: «(بيد): اسم منصوب على الاستثناء بمعنى (غير)، وهو مضاف» (٥).

لكنَّ الَّذي نصَّ عليه الأزهريّ أنَّه لا يبعد أنْ يكون كلٌّ من (غير) و(بيد) أصلا مستقلا برأسه؛ إذ قال: «(بَيَدَ) الْبَاءُ وَالْيَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنْ يُودِيَ الشَّيْءُ، يُقَالُ: (بَادَ الشَّيْءُ، بَيْدًا، وَبُيُودًا): إِذَا أَوْدَى، وَ(الْبَيْدَاءُ): الْمَفَازَةُ مِنْ هَذَا أَيْضًا، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى ظَاهِرٌ، وَيُقَالُ: إِنَّ (الْبَيْدَانَةَ): الْأَتَانُ تَسْكُنُ الْبَيْدَاءَ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (بَيْدَ) فَكَذَا جَاءَ بِمَعْنَى غَيْرَ، يُقَالُ: (فُعِلَ كَذَا بَيْدَ أَنَّهُ كَانَ كَذَا)، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: (نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأُوتِينَا مِنْ بَعْدِهِمْ) (٦)، وَقَالَ:

---

(١) ينظر: المقاصد الحسنة:١/١٦٧، ٧٧٠، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع:١/ ٦١.
(٢) شرح التسهيل:٢/٣١٤.
(٣) شرح المفصل:٢/١٤٥.
(٤) اللمحة في شرح الملحة:١/٤٥٩.
(٥) أدوات الإعراب لظاهر شوكت البياتي:/٧١.
(٦) ينظر: صحيح البخاري، كِتَاب: الجُمُعَة، بَاب: فَرْض الجُمُعَةِ، وصحيح مسلم، كِتَاب: الْجُمُعَة، بَاب: هِدَايَة هَذِهِ الْأُمَّةِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، وسنن الدارقطني، كِتَاب: الْجُمُعَة، بَاب: مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ.

عَمْدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّي إِخَالُ لَوْ هَلَكْتُ لَمْ تُرِنِّي (١)

وَهَذَا يُبَاينُ الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ أَصْلٌ بِرَأْسِهِ لَمْ يَبْعُدْ» (٢).

وهذا هو الأولى فمع وجود التشابه ثبت الفرق بينهما في أشياء كثيرة، منها:

- أنَّ (بَيْدَ) لا تقع صفة.
- أنَّ (بَيْدَ) لا يستثنى بها إلا في الانقطاع.
- أنَّ (بَيْدَ) لا تضاف إلى غير (أن) وصلتها.
- أنَّ (بَيْدَ) لا تقطع عن الإضافة.
- أنَّ (بَيْدَ) لا تقع مرفوعة ولا مجرورة، بل منصوبة(٣).

وقد نصَّ أبو حيَّان على أنَّ ورود (بَيْدَ) بمعنى (غير) هو المشهور؛ إذ قال: «كون (بَيْدَ) بمعنى (غير) كما ذكر هو المشهور» (٤)؛ ولذلك ثبت في هذا اللفظ معان غير هذا المعنى من ذلك أنها ترد بمعنى (على)، قال ابن الأثير: «قد يكون بمعنى: (على)» (٥)، وبمعنى: (من أجل) (٦).

---

(١) من الرجز، لمنظور بن مرثد الأسدي، وموطن الشاهد قوله: (بَيْدَ أَنِّي)؛ فقد جاءت (بيد) بمعنى (من أجل).

- ينظر: الفاخر:/١١٦، والأفعال لابن الحداد:٤/٣، وارتشاف الضرب:١٥٤٦/٣، ومغني اللبيب: /١٥٦، والهمع: ٢٧٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي:٣٥٢/١، وشرح أبيات المغني:١٧/٣، ٢٥.

(٢) مقاييس اللغة:٣٢٥/١، ٣٢٦.

(٣) ينظر: الارتشاف:١٥٤٥/٣، ومغني اللبيب:/١٥٥، والهمع:٢٧٦/٢، وحاشية الصبان:٢٢٧/٢.

(٤) التذييل:٣٥٠/٨.

(٥) البديع في علم العربية:٢٢٠/١.

(٦) ينظر: غريب الحديث:١٤٠/١، وشرح أبيات مغني اللبيب:٢٣/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(بيد) بين الاسمية والحرفية:

ترتب على القول في (بيد) هل هي بمعني غير أو لا؟ خلاف فيها من جهة الاسمية والحرفية، فمن رأى أنها بمعنى (غير) فلا شك أنَّها تكون عنده في هذه الحالة اسم كـ(غير)، ومن قال بأنَّ (بيد) قسم برأسه فالأمر محتمل للاسمية والحرفية.

وخير دليل على ذلك ما انتهى إليه بحث الشيخ ابن مالك؛ إذ له قولان في (بيد)، فمرة رأى القول باسميتها؛ إذ قال: «يساويها (١) في الاستثناء المنقطع (بيد) مضافا إلى (أن) وصلتها، ويساويها مطلقا (سوى)» (٢)، ومرة حكم بالحرفيَّة؛ إذ قال: «المختار عندي في (بيد) أنْ تجعل حرف استثناء» (٣)، قال الصبان: «ظاهر كلامه في التَسهيل أنَّها اسم، لكنَّه قال في توضيحه: المختار عندي إنَّه حرف استثناء بمعنى (لكن)» (٤).

والذي عليه الدماميني أنه لا دليل على اسميتها (٥)، قال الصبان: «لا دليل على اسميتها قاله الدماميني» (٦).

ولَا تقع (بيد) مَرْفُوعَة ولَا مجرورة بل مَنْصُوبَة، ومع أنَّ (بيد) جاءت بمعنى (غير)، قال أبو زيد الأنصاري: «(بيد) بمعنى (غير)» (٧)، وقال ابن السكيت: «بَيْد بِمَعْنى غير» (٨)، وقال ابن الأثير: «بَيْدَ بِمَعْنَى غَيْرَ» (٩).

---

(١) يعني: (غير).
(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:/١٠٧.
(٣) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح:/٢١٢.
(٤) حاشية الصبان:٢/٢٢٧.
(٥) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب:/٤٢٢.
(٦) حاشية الصبان:٢/٢٢٧.
(٧) رسائل في اللغة:/١٢٦، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/٢٩٢.
(٨) تهذيب اللغة:١٤/١٤٥.
(٩) النهاية:١/١٧١.

ويشتركان في أنَّ كل واحدة منهما تستعمل أداة من أدوات الاستثناء، قال السيوطي: «من أدوات الِاسْتِثْنَاء (بيد)، وَيُقَال: (ميد) بإبدال بائها ميما، وَهُوَ اسْم ملازم الْإِضَافَة إِلَى (أَنَّ) وصلتها، نَحْو: (نَحن الْآخرُونَ السَّابِقُونَ بيد أَنَّهم أُوتُوا الْكتاب من قبلنَا)(١) مَعْنَاهَا معنى (غير) فِي الْمَشْهُور إِلَّا أَنَّهَا لَا تقع مَرْفُوعَة وَلَا مجرورة، بل منْصُوبَة، وَلَا تقع صفة وَلَا اسْتِثْنَاء مُتَّصِلا، وَإِنَّمَا يسْتَثْنى بهَا فِي الِانْقِطَاع خَاصَّة، قَالَ فِي الصِّحَاح: (بيد) بمعني (غير)، يُقَال: (إِنَّه كثير المَال بيد أَنه بخيل)»(٢).

ولكن يبقى أنَّ كلا من (غير)، و(بيد) أصل مستقل برأسه، وعلى هذا فـ(بيد) ليس كـ(غير)، فإذا كانت الاسمية قطعية في (غير) إلا أنَّ (بيد) محتملة للاسمية والحرفية؛ لأنَّها قسم برأسه، وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء هو الشيء؛ وخير برهان على ذلك تردد ابن مالك في الحكم على (بيد) بالاسمية تارة والحرفية تارة أخرى، ولكن لا شك في الوقت نفسه أنَّ (غير) مقطوع باسميتها لديه.

كلٌّ من السببية والتعليل أصل برأسه:

يظهر هذا جليًّا من قول الأشموني (٣): (الباء) تفيد السببية في قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ (٤)، والتَّعليل (٥) في قوله عز وجل: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ

(١) ينظر: صحيح البخاري، كِتَاب: الجُمُعَة، بَاب: فَرْض الجُمُعَةِ، وصحيح مسلم، كِتَاب: الْجُمُعَة، بَاب: هِدَايَة هَذِهِ الْأُمَّةِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، وسنن الدارقطني، كِتَاب: الْجُمُعَة، بَاب: مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ.

(٢) الهمع:٢/٢٧٦.

(٣) شرح الأشموني على الألفية:٢/٨٩.

(٤) سورة العنكبوت، من الآية:/٤٠.

(٥) شرح الأشموني على الألفية:٢/٨٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (١)، ومن ثمَّ فإنَّ كل نوع منهما قائم برأسه.

(رُبَّ) قسم برأسه:

يظهر هذا من قول الشَّاطبي: «بدأ الكلام على (رُبَّ)؛ لأنَّها قسم برأسه، فيريد أنَّ (رُبَّ) قد حذفت من اللفظ، وبقي عملها بعد ثلاثة أحرف»(٢)، من جهة أنَّ هذا ليس لغيرها.

عدهم (مُذْ) حرفاً قائماً برأسه:

(منذ) لغة أهل الحجاز، وأمَّا (مُذْ) فلغة بنى تميم وغيرهم، ويشاركهم فيها أهل الحجاز (٣)، والذي عليه الجمهور أنَّ (مذ) محذوفة النون، وأصلها: (منذ) (٤)، واستدلوا على ذلك، بأوجه:

ــ أنَّ (مذ) إذا صُغِّرت يقال فيها: (منيذ) برد (النون)، قال سيبويه: «باب ما ذهبت عينه، فمن ذلك: (مذ)؛ يدلك على أنَّ العين ذهبت منه قولهم: (منذ)، فإن حقَّرته قلت: (منيذٌ)» (٥).

ــ أن ذال (مذ) يجوز فيها الضم والكسر عند ملاقاة ساكن، نحو: (مذ اليوم)، والضم أعرف، وليس ذلك إلا لأنَّ أصلها (منذ).

ــ أنَّ بني غني يضمون ذال (مذ) قبل متحرك؛ باعتبار النون المحذوفة لفظاً لا نية، قال الرضي: «ضم ذال (مذ) سواء كان بعده ساكن، أو لا: لغة غنوية» (٦)

---

(١) سورة النساء، من الآية :/ ١٦٠.
(٢) المقاصد الشافية:٣/٧٠٢.
(٣) البرود الضافية:/١١٥٨.
(٤) الجنى الداني:/ ٣٠٤.
(٥) الكتاب:٣/٤٥٠.
(٦) شرح الكافية:٣/٢٠٨.

الرابع: أنها ترد عند التكسير، قال أبو البقاء: «يدلُّ على الْحَذف: أنَّك لَو سمَّيْت بـ (مذ)، ثُّم صغَّرته أَو كسّرته أعدتها، فَقلت: (مُنيذ)، و(أمناذ)»(١).

وذهب ابن ملكون إلى أنَّ (مذ) ليست محذوفة من منذ (٢)، بل هي أصل مستقل برأسه؛ لأنَّ الحذف والتَّصريف لا يكون في الحروف، وردَّه الشلوبين بتخفيف (إن) وأخواتها (٣).

قال المالقي: «الصحيح أنَّه إذا كان اسما فهو مقتطع من (منذ)؛ بدليل التصغير المذكور، وهو يرد الأشياء إلى أصولها، وأمَّا إذا كان حرفًا فهو لفظ قائم بنفسه، لا يطلب له اشتقاق، ولا وزن، ولا أصل» (٤).

وقد نقل أبو حيان عن بعض المتأخرين أن المحذوف من (مذ) لام الكلمة؛ إذ قال: «ذهب بعض المتأخرين إلى أنَّ المحذوف من (مذ) لام الكلمة، فلو سميت به لقلت في تصغيره: (مذي)، وفي تكسيره: (أمذاء)»(٥)، والأولى القول بحذف حرف النون بدليل قول سيبويه السابق.

حذف العاطف إشعاراً بأنَّ المعطوف مستقل بنفسه قائم برأسه:

من ذلك: ما جاء في وصف النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن نافع بن جُبير بن مُطْعم عن علي بن أبي طالب من أنَّه صلى الله عليه وسلم: (كان عظيم الهامة، أبيض مشربًا بحمرة، عظيم اللحية، ضخم الكراديس، شَثْن الكفين والقدمين، طويل المَسْرُبة، كثير شعر الرأس) (٦) بحذف العاطف

(١) اللباب:١/٣٦٩.
(٢) الجنى الداني:/٣٠٥.
(٣) الجنى الداني: / ٣٠٥.
(٤) رصف المباني:/٣٢٢.
(٥) ارتشاف الضرب:٤/١٧٥١
(٦) مسند الإمام أحمد:٢/١٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ليكون أدعى إلى الإصغاء، وإشعارا بأنَّ كلا منها مستقل بنفسه، قائم برأسه صالح لانفراده بالغرض

قال السيوطي: «حذف العاطف فيه وفيما قبله؛ ليكون أدعى إلى الإصغاء إليه، وأبعث للقلوب على تفهم خطابه، فإن اللفظ إذا كان فيه نوع غرابة وعدم ألفة أصغى السمع إلى تدبره والفكر فيه، فجاءت المعاني مسرودة على نمط التعديد؛ إشعارا بأن كلا منها مستقل بنفسه قائم برأسه، صالح لانفراده بالغرض» (١).

وقد نص على ذلك المناوي بقوله: «قد سمعت ما قيل فيه، وحذف العاطف فيه وفيما قبله؛ ليكون أدعى إلى الإصغاء إليه، وأبعث للقلوب على تفهم خطابه، فإن اللفظ إذا كان فيه نوع غرابة وعدم ألفة أصغى السمع إلى تدبره والفكر فيه، فجاءت المعاني مسرودة على نمط التعديد؛ إشعارا بأن كلا منها مستقل بنفسه قائم برأسه، صالح لانفراده بالغرض» (٢).

الامتناع من ترك العاطف:

كالحال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ (٣)؛ فقد ذكر العاطف في قوله تعالى: ﴿وَلِأُبَيِّنَ﴾؛ ليجعل الاهتمام بالعلة كأنه كلام مستقل برأسه، قال الشهاب: «قوله تعالى: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ﴾ متعلق بمقدر، أي: وجئتكم ... وأنَّه لم يترك العاطف ليتعلق بما قبله؛ ليؤذن بالاهتمام بالعلة حتى جعلت كأنها كلام برأسه» (٤).

---

(١) الشمائل الشريفة:/٥.
(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير: ٨٩/٥.
(٣) سورة الزخرف، من الآية:/ ٦٣.
(٤) حاشية الشهاب:٤٤٨/٧.

بدل الغلط قسم برأسه:

أثبت هذا النوع من البدل: سيبويه والمبرد وغيرهما، وأنَّه قسم برأسه، والذي نصَّ عليه الشيخ خالد أنَّه من أقسام البدل المباين ،والذي هو عبارة عن ثلاثة أقسام وهي: الغلط والنسيان والإضراب؛ وذلك إذ قال: «البدل المباين للمبدل منه، وهو ثلاثة أقسام: لأنه لا بد أن يكون مقصودًا بالحكم كما تقدم في الحد، ثم الأول وهو المبدل منه إن لم يكن مقصودًا البتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنَّ البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ، وإن كان الأول مقصودًا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسيانًا، وقد ظهر من هذا التقرير أنَّ الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب، وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحًا فبدل إضراب...ويسمى أيضًا: بدل بداء، بالدل المهملة والمد» (١).

(وا) قسم برأسه:

(وا) حرف نداء، مختص بباب الندبة، فلا ينادى به إلا المندوب، نحو: (وازيداه)، وهي: نداء المتفجع عليه، والمتوجع منه، ومن العلماء من عدَّ (وا) قسما برأسه، وليست فرعا عن ياء النداء وهو المختار لدي المراديّ، ولها استعمال آخر وهو أن تكون اسم فعل، قال المرادي: «اختلف في (وا) فقيل: هي أصل برأسه، وهو الصحيح، وقيل: هي فرع (يا)، وواوها بدل عن (الياء)، وهو قول ضعيف، لا دليل عليه، ولـ (وا) قسم آخر، وهو أن تكون اسم فعل، بمعنى التعجب والاستحسان، كقول الشاعر:

---

(١) ينظر: التصريح:٢/١٩٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وَا بِـأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كأنَّما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ (١)» (٢).

(من ذا) استفهام برأسه:

ترد كلمة (ذا) اسم إشارة، ولها استعمال آخر وهو أن تكون اسما موصولا مشتركًا؛ وذلك في نحو قولنا: (من ذا) بضوابط محددة، وقد اختلفت وجهات النظر في هذا التركيب وهو (من ذا)، وعلى رأس ذلك: أنَّ منهم من يجعل (من ذا) كلمة واحدة مستقلة برأسها، فتكون بمعنى: (مَنْ)، قال أبو حيان: «تترجح دعوى التركيب إذا كان (الذي) بعد (ماذا)، أو بعد (من ذا)، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ (٣)» (٤).

فيكون المعنى في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ (٥):(من الذي)، ويحتمل أيضًا أن تكون (مَن) استفهاما، و(ذا) اسم إشارة بمعنى: (من هذا الذي يقرض الله) فعلى هذا تكون (من) اسم استفهام مرفوع المحل بالابتداء، وكلمة (ذا) اسم إشارة هو الخبر، و(الذي) صفة له أو بدل منه.

---

(١) من الرجز، وقد جعله الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي محقق شرح الكافية الشافية من الخفيف، ينسب إلى سعيد بن زيد الصحابي، كما ينسب لزيد بن عمرو بن نفيل، وموطن الشاهد قوله: (وا)؛ فقد جاءت (وا) اسم فعل بمعنى التعجب والاستحسان.

ـ ينظر: شرح الكافية الشافية:٣/١٣٨٦، والجنى الداني:/٣٥٢، ومغني اللبيب:/٤٨٣، وتمهيد القواعد:٨/٣٨٤٣، والمقاصد النحوية:٤/١٧٨٦، وشرح الأشموني على الألفية:٣/٩٤، وشرح أبيات مغني اللبيب:٦/١٤٣.

(٢) توضيح المقاصد: ٣/ ١١٦٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية:/ ٢٤٥، وسورة الحديد، من الآية:/١١.

(٤) التذييل:٣/٤٥.

(٥) سورة الحديد، من الآية:/١١.

وترد (ذا) موصولة، وزائدة بعد (من)، قال الرضي: «اعلم أن (ذا) لا تجيء موصولة ولا زائدة، إلا مع (ما) و (من) الاستفهاميتين، والأولى في (ما ذا)، و(من ذا خير منك): الزيادة، ويجوز على بُعْد أن تكون بمعنى (الذي)، أي: (ما الذي هو خير منك) على حذف المبتدأ، نحو: (ما أنا بالذي قائل)، وأما قولك: (من ذا قائما)، فـ(ذا) فيه: اسم الإشارة لا غير، ويحتمل في: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، وماذا الذي. . . أن تكون زائدة، وأن تكون اسم إشارة» (١).

(اسم الفعل) قسم برأسه:

كعد أبي جعفر بن صابر (اسم الفعل) قسما رابعا من أقسام الكلمة(٢)، والذي عليه النحويون هو أنَّ اسم الفعل من أفراد الاسم بأدلة كثيرة منها: الاستقراء، قال السيوطي: «الْكَلِمَة: إِمَّا اسْم وَإِمَّا فعل وَإِمَّا حرف وَلَا رَابِع لَهَا إِلَّا مَا سيَأْتِي فِي مَبْحَث اسْم الْفِعْل من أَن بَعضهم جعله رَابِعا، وَسَمَاهُ: الخالفة؛ وَالدَّلِيل على الْحصْر فِي الثَّلَاثَة: الاستقراء، وَالْقِسْمَة الْعَقْلِيَّة، فَإِن الْكَلِمَة لَا تَخْلُو إِمَّا أَن تدل على معنى فِي نَفسهَا أَو لَا، الثَّانِي: الْحَرْف، وَالْأول: إِمَّا أَن يقْتَرن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة أَو لَا، الثَّانِي: الِاسْم، وَالْأول: الْفِعْل، وَقد علم بذلك حدُّ كلٍّ مِنْهَا بِأَن يُقَال: الِاسْم: مَا دلّ على معنى فِي نَفسه وَلم يقْتَرن بِزَمَان، وَالْفِعْل: مَا دلّ على معنى فِي نَفسه واقترن، والحرف: مَا دلّ على معنى فِي غَيره» (٣).

---

(١) شرح الرضي على الكافية:٣/٦٤.
(٢) شرح الأزهرية:/٤، والهمع:١/٢٥.
(٣) الهمع:١/٢٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومما يبين لك ضعف الاعتداد بما قاله ابن صابر ما نص عليه الشيخ خالد من أنه جاء بعد انعقاد الإجماع بقوله: «ذهب أبو جعفر بن صابر إلى أنَّ اسم الفعل قسم رابع، وسماه خالفة؛ لأنَّه خلف عن الفعل، وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة، فلا يعتد به» (١) ولأنه خلاف الإجماع لا أرى داعيا للمصير إلى ما انتهى إليه ابن صابر

معنى فعل التعجّب معنى قائم برأسه:

ففرق بين قولنا: (زيد حسن)، وقولنا: (ما أحسن زيدًا) عند التعجب من (حسن زيد)، ففي الثاني تفرد، ودلالة على النِّهاية في الحسن والزيادة على أبلغ ما يكون، بخلاف الأول؛ لذا عده أبو الفداء معنى قائما برأسه بقوله: «معنى فعل التعجّب معنى قائم برأسه متميز عن غيره، وهو أنَّ ذلك الوصف على أبلغ ما يكون، وأنّه نهاية وغاية وزائد على نظرائه، نادر في بابه» (٢).

(مهما) اسم برأسه:

أشار إلى ذلك ابن الأثير عند تناوله الأصل في (مهما)، وأن منهم من ذهب إلى أنها اسم برأسه؛ إذ قال: «أمّا (مهما) فقال الخليل أصلها: (ما ما)، فقلبت الألف الأولى هاء، وقال الأخفش: أصلها: (مه) زيدت عليها (ما)، وقال قوم: إنّها غير مركّبة، وأنّها اسم برأسه، وقيل: إنّهما كلمتان؛ فـ (مه) لمعنى: (اكفف)، و(ما) وحدها للشّرط، فكأنّك نهيت، ثمّ شرطت» (٣).

---

(١) شرح الأزهرية:/٤.
(٢) الكناش في فني النحو والصرف:٥٢/٢.
(٣) البديع:٦٢٦/١.

دلالة (ألا) على التَّنبيه:

تدل (ألا) على العرض والتَّحضيض والتمني والرجاء، كما تدل على التنبيه، وهو قسم برأسه، نصَّ على هذا المعنى الْبرمَاوِيّ؛ إذ قال: «التَّنْبِيه قسم برَأْسِهِ غير الثَّلَاثَة الْمَذْكُورَة، تَحْتَهُ أَقسَام: أَحدهَا: الْعرض، نَحْو: (أَلا تنزل عندنَا؟)، والتحضيض نَحوه: (هلا تنزل عندنَا؟)، وَهُوَ أَشد وأبلغ من الْعرض، وَالتَّمَنِّي، نَحْو: (لَيْت الشَّبَاب يعود)، والرجاء، نَحْو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ (١)» (٢).

ما يتعدى من الأفعال لِوَاحِدٍ بِنَفْسِه تَارَةً، وبِحَرْفِ جَرٍّ تَارَةً أخرى:

أورد ذلك أبو حيان بقوله: «الشُّكْرُ: الثَّنَاءُ عَلَى إِسْدَاءِ النِّعَمِ، وَفِعْلُهُ: شَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرًا وَشُكُورًا، وَيَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ، وَهُوَ مِنْ أَلْفَاظٍ مَسْمُوعَةٍ تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَهُوَ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ، تَارَةً يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ استحالة ذلك»(٣).

(لن) حرف مستقل برأسه:

قال الزبيديُّ: قالَ الجاربردي: هُوَ حَرْفٌ بَسِيطٌ برأْسِه على الصَّحيحِ(٤)، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْه (٥)؛ لأنَّ الأَصْلَ فِي الحُرُوفِ عَدَمُ

(١) سورة المائدة، من الآية:/ ٥٢.
(٢) التحبير شرح التحرير:١٧١١/٤.
(٣) البحر المحيط:٣١٨/١.
(٤) ينظر: تاج العروس:١٢٩/٣٦.
(٥) ينظر: الكتاب:٥/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التَّصَرُّفِ، وليسَ أَصْلُه (لَا)، فأُبْدِلَتِ (الأَلِفُ) نُونًا، وجَحَدُوا بهَا المُسْتَقْبِلَ مِنَ الأَفْعالِ، ونَصَبُوه بهَا خِلافاً للفرَّاءِ (١).

(أيّ) الموصوف بها:

قال السمين الحلبي: «(أيّ) تنقسمُ إلى أقسامٍ كثيرةٍ» (٢)، وقد ذكر لها الرُّماني سَبْعَة (٣)، وهي:

١- الاسْتِفْهَام، نَحْو: (أَيّ الْقَوْم عنْدك)، و(أيّهم ضربت)، و(بأيّهم مَرَرْت).

٢- الجَزَاء، وَمنه قَوْله تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (٤).

٣- بِمَعْنى (الَّذِي)، وَمن ذَلِك قَوْله جلّ وَعزَّ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (٥) فِي قِرَاءَة بعض الْقُرَّاء(٦).

٤- منقولة إِلَى (كم)، نَحْو قَوْله عز وَجل: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ (٧) بِمَعْنى (وَكم من قَرْيَة)، وَتقول: (كأين رجلا قد لقِيت) فتنصب (رجلا)، كَمَا تنصبه إِذا قلت: (كم رجلا قد لقِيت) على التَّفْسِير، والأجود أَن يكون مَعهَا (من)؛ لِأَنَّهَا منقولة إِلَى بَاب (كم) للعدد، فلزوم ﴿مِنْ﴾ أدلّ على معنى التَّفْسِير فِي النكرَة بعْدهَا.

---

(١) ينظر: تاج العروس:١٢٩/٣٦.

(٢) الدر المصون: ٥٦٧/٨.

(٣) ينظر: منازل الحروف:/٤٤، ٤٥.

(٤) سورة الإسراء، من الآية:/١١٠.

(٥) سورة مريم، الآية:/ ٦٩.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/ ٨٧٨.

(٧) سورة الحج، من الآية:/ ٤٥.

٥- الحَال، نَحْو: (مَرَرْت بزيد، أَيَّ رجل) تنصب (أَي رجل) على الْحَال؛ لِأَنَّ الَّذِي قبلهَا معرفَة، فَلَا يجوز أَن تجْرِي عَلَيْهِ الصّفة.

٦- متصرفة فِي الْإِفْرَاد وَالْإِضَافَة والتذكير والتأنيث، نَحْو: (أَيّ الْقَوْم أَتَاك)، وَإِن شِئْت قلت: (أَيّ أَتَاك)، وَتقول:(أَيَّة امْرَأَة).

٧ – صفَة، كَقَوْلِك: (مَرَرْت بِرَجُل أَيّ رجل)، و(بكريم أَيّ كريم)، وهي قسم برأسه كما هو مذهب السَّمين الحلبيّ؛ إذ قال: «(أَيًّا) الواقعة صفة لا تكونُ استفهاميةً، وكذلك الاستفهاميةُ لا تكونُ صفةً لشيء، بل هما قِسْمان، كلٌّ منهما قِسْمٌ برأسِه» (١).

ودليل جعل (أيّ) الواردة صفة قسما برأسه، وأنَّها لا تكون استفهاما وإن كانت متضمنة معنى الاستفهام: ردُّهم إعراب أبي البقاء (أيّ) في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (٢) صفة لمصدر محذوف؛ إذ قال: «﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾ هو صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والعامل ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾، أَيْ: يَنْقلبون انقلابًا أيَّ مُنْقَلَبٍ، ولا يعملُ فيه (سَيَعْلم)؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يعمل فيه ما قبله» (٣).

وبأنَّ الأولى القول بأنَّه منصوب على المصدر، والنَّاصب له ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾؛ وقُدِّمَ لتضمُّنِهِ معنى الاستفهامِ، وعليه لا حاجة إلى التَّقدير الذي يرتب على قول أبي البقاء، قال أبو حيَّان: «قال أبو البقاء: أي منقلب مصدر نعت لمصدر محذوف، والعامل ينقلبون انقلابا، أي منقلب، ولا يعمل فيه يعلم؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله» (٤)، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج.

---

(١) الدر المصون: ٨/ ٥٦٧.
(٢) سورة الشعراء، من الآية:/ ٢٢٧.
(٣) التبيان:/ ١٠٠٢.
(٤) البحر المحيط:٧ / ٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهو اختيار السمين الحلبي؛ إذ قال: «﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾ منصوبٌ على المصدرِ، والناصبُ له ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾؛ وقُدِّمَ لتضمُّنِهِ معنى الاستفهامِ، وهو مُعَلِّق لـ (سَيَعْلَمُ) سادًّا مَسَدَّ مفعولَيْها» (١).

وهي عند السمين الحلبي قسم برأسه بقوله: «أَيًّا الواقعةَ صفةً لا تكونُ استفهاميةً، وكذلك الاستفهاميةُ لا تكونُ صفةً لشيء، بل هما قِسْمان، كلٌّ منهما قِسْمٌ برأسِه» (٢).

قال ابن جنِّي: «مما نقضت مرتبته: المفعول في الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه؛ وذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾، فـ ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾ منصوب على المصدر بـ ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾ لا بـ ﴿سَيَعْلَمُ﴾» (٣).

وقد عدَّ أبو حيان قول أبي البقاء تخليطا؛ قال أبو حيان: «هذا تخليط؛ لأنَّ أيًّا إذا وصف بها لم تكن استفهامًا» (٤).

أمَّا ابن عصفور وابن الضائع فقد أجازا أن تكون (أي) في الآية الكريمة موصولة، و(يعلم) بمعنى (يعرف)، والتقدير: وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه (٥).

وقد ذهب السهيلي إلى أبعد من ذلك؛ فذكر انعقاد الإجماع على أنَّ (أي) موصولة في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

(١) الدر المصون: ٨/ ٥٦٧.
(٢) الدر المصون:٨/٥٦٧.
(٣) الخصائص:/٢٩٩.
(٤) البحر المحيط:٧/٣٦.
(٥) ينظر: التصريح: ١/٤٣٦، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١/١٨٧.

يَنْقَلِبُونَ﴾(١)؛ يقول السهيلي: «أما قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾، وإجماعهم على أنَّها موصولة بـ ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾، لا بما قبلها» (٢).

وفي ذلك نظر؛ يؤكد هذا ما نص عليه ابن جني، وذكره أبو البقاء؛ ولعلَّ السهيلي يقصد بقوله: (موصولة) متصلة، لا (موصولة) بالمعنى المتبادر إلى الذهن.

ولا يخفى أنَّ إضافة (أي) الموصولة إلى النَّكرة قليل جدًّا (٣)، وفي القول: بأنَّها مفعول مطلق إبهام لفظي، وهذا له دلالة عظيمة، قال أبو حيان: «الإبهام أوقع من جهة المعنى، وأعظم عليهم» (٤).

(أي) التي في النداء:

ذهب الأخفش إلى أنَّ (أي) التي في النداء موصولة، ومذهب الجمهور أنَّها قسم برأسه، قال أبو حيَّان: «(أي) تكون: شرطية، واستفهامية، وموصولة، ووصفًا على مذهب الأخفش، موصوفة بنكرة نحو: (مررت بأي معجب لك)، وتكون مناداة، وصلة لنداء ما فيه الألف واللام، نحو: (يا أيها الرجل)، والأخفش يزعم أنَّ الَّتي في النِّداء موصولة، ومذهب الجمهور أنَّها قسمٌ برأسه، والصفة تقع حالا من المعرفة، فهذه أقسام (أي)، فإذا قلت: (قد علمت أي ضرب تضرب) فهي استفهامية، لا صفة لمصدر محذوف» (٥).

---

(١) سورة الشعراء، من الآية:/ ٢٢٧.
(٢) نتائج الفكر:/١٥٥.
(٣) ينظر: التذييل:٦/١٠٣.
(٤) التذييل:٦/١٠٣.
(٥) البحر المحيط:٨/٢٠٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مذهب العرب فيما تبقى من الكلمة بعد الترخيم:

للعرب فيما تبقى من الكلمة بعد الترخيم مذهبان: الأول: ترك الكلمة على ما كانت عليه قبل الترخيم، وفي هذه الحالة تكون محتاجة إلى ما بعدها، فلا تكون مستقلة برأسها.

الثاني: أن يجعل ما تبقى أصلا قائما برأسه، وقد نبَّه على ذلك أبو البقاء بقوله: «للعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان: أحدُهما: تركه على ما كان عليه وهو الأجود؛ لأنَّ بقاءه على ذلك ينبَّه على الأصل، والثاني: أنْ يضم على كلَّ حال، ويجعل كأنَّه اسم قائم برأسه، وفائدة اختلاف المذهبين أنَّك إذا رخَّمت على المذهب الأوَّل تركت الحرف الباقي على حاله، ولم تغيَّره على ما يوجب قياس التَّصريف، وإذا رخَّمته على المذهب الثَّاني غيَّرته على ما يوجبه قياس التَّصريف، وإذ قد عرفت هذا الأصل استغنيت عن الإطالة بالمسائل» (١).

ومن ذلك: (السين) في (ياسين) فقد قامت مقام الكلمة كلها، وهي كلمة (إنسان)، وقد دخل عليها حرف النِّداء، فصارت (يا سين)، نصَّ على ذلك ابن جني بقوله: «يحتمل ذلك عندي وجها آخر ثالثا، وهو أن يكون أراد: (يا إنسان)، إلا أنه اكتفى من جميع الاسم بـ(السين)، فقال: (ياسين) فـ (يا) فيه الآن حرف نداء، كقولك: (يا رجل)، ونظير حذف بعض الاسم قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كفى بالسيف شا) (٢)، أي: شاهدًا، فحذف العين واللام، وكذلك حذف من (إنسان) الفاء والعين، غير أنه جعل ما بقي منه اسمًا قائما برأسه، وهو (السين)، فقيل: (ياسين)، كقولك: لو قست عليه في

(١) اللباب: ١/٣٥١.

(٢) ينظر: المصنف للصنعاني :٩/ ٣٧٦.

نداء زيد: (يا دال)؛ ويؤكد ذلك ما ذهب إليه ابن عباس في ﴿حم عسق﴾[1] ونحوه أنَّها حروف من جملة أسماء الله عز وجل، وهي: (رحيم، وعليم، وسميع، وقدير)، ونحو ذلك» (٢).

وقد نص على هذا الوجه الزبيدي بقوله: «يحْتَملُ ذلك عنْدِي وَجْهًا ثالثًا، وهو أَنْ يكونَ أَرادَ: (يا إنْسانُ)، أَو (يا سَيِّدُ)، إلاَّ أَنَّه اكْتَفَى مِن جميعِ الاسْمِ بالسِّيْن، فقالَ :(ياسِيْن)، فـ(يا) فيه حَرْف نِدَاء كقوْلِكَ: (يا رَجُل)، ونَظِيرُ حَذْفِ بعضِ الاسْمِ قوْلُ النَّبيِّ، صلى الله عليه وسلم: (كَفَى بالسَّيْف شا)، أَي: شاهِدًا، فَحَذَف العَيْن واللامِ، وكذلكَ حَذَف مِن (إنْسان) الفَاءَ والعَيْن، غير أنَّه جَعَل ما بَقِي منه اسْماً قائمًا برأْسِه وهو (السِّيْن)... ويُؤَكِّد ذلكَ ما ذَهَبَ إليه ابنُ عبَّاسٍ في ﴿حم عسق﴾، ونحْوِهِ أنَّها حُرُوفٌ مِن جمْلَةِ أَسْماء اللهِ سبْحانَه وتعالَى، وهي: (رَحِيمٌ، وعَلِيمٌ، وسَمِيعٌ، وقَدِيرٌ)، ونَحْو ذلِكَ» (٣).

جواب الشرط وجواب القسم قسم مستقل برأسه:

لا يخفى أنه عند اجتماع الشرط والقسم يجاب بالمتقدم منهما، ويحذف جواب الثاني؛ وذلك لدلالة الأول عليه، وكل ذلك مشروط بأن يكون القَسَم صالحًا في المقام الأول؛ لأن يكون جوابا للشرط، حتى يسدّ مسد جوابه، نحو: (والله إن تزرني لأكرمنّك)؛ لأنك إن قدّرت: (إن تزرني أكرمك) صح، أما إذا لم يصلح القسم أن يكون جوابا للشرط ففي هذه الحالة لا بد أن يكون كل جواب مستقلا برأسه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ (٤)،

---

(١) سورة الشورى، الآيتان:١، ٢.
(٢) المحتسب:٢/٢٠٤.
(٣) تاج العروس: ٣٥ /٢٤٩.
(٤) سورة المائدة، من الآية :/ ١٠٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهنا لا يقدر جواب الشرط ما هو جواب للقسم، بل يقدر جوابه قسما برأسه، فتقديره هنا: (إن ارتبتم فحلفوهما)، ولو قَدَّرْتَه: إن ارتبتم فلا نشتري لم يَصِحَّ، وقال آخرون: إنَّ ثمّ قولا محذوفا تقديره: (فيقسمان بالله، ويقولان هذا القول في أيمانهما) (١)، قال السمين الحلبي: «العرب تُضْمِرُ القولَ كثيرًا» (٢).

دلالة (ألا) التي للعرض على الاستفهام:

(ألا) التي للعرض مؤلفة من (لا) والهمزة؛ لذلك منهم من جعل العرض استفهامًا، ومنهم من جعله قسمًا برأسه، قال المرادي: قال ابن الخباز: «من الناس من جعله يعني ــ العرض ــ استفهامًا، ومنهم من جعله قسمًا برأسه» (٣).

والذي يفهم من كلام سيبويه أنَّه استفهام فيه معنى العرض؛ إذ قال: «زعم يونس أنَّك تقول: (هلا تقولنَّ)، و(ألا تقولنَّ)، وهذا أقرب؛ لأنَّك تعرض، فكأنَّك قلت: (افعل)؛ لأنَّه استفهام فيه معنى العرض» (٤).

والأولى عده قسما برأسه؛ لامتناع حمله على حقيقة الاستفهام وذلك لعلم المخاطب، قال شمس الدين أحمد: «(العَرْض): بفتح العين وسكون الراء، نحو: (ألا تضربن)، فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام؛ لأنَّ المخاطب يعرف عدم الضرب، فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل، فيتولد منه بقرينة الحال عرض على المخاطب، وطلبه منه» (٥).

---

(١) ينظر: الدر المصون:٤/٤٦٦، واللباب لابن عادل:٧/٥٧٤.
(٢) الدر المصون:٤/٤٦٦.
(٣) الجنى الداني:/٣٨٣.
(٤) الكتاب:٣/٥١٤.
(٥) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف:/٦٢.

تنوين الممنوع من الصرف:

من الأمثلة على هذا النوع:

ــ تنوين كلمة: (سَلَاسِلَ) في قراءة من قرأ (١) قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ (٢).

ــ تنوين كلمة: (قَوَارِيرَا) في قراءة من قرأ (٣) قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (٤).

- ومما جاء نظمًا قول الشاعر:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَه الوَيْلاتُ إنَّك مُرْجِلِي (٥)

وقول الفرزدق:

هَذَا ابنُ فَاطِمَةٍ إنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ ... بِجَدِّه أَنْبِيَاءُ اللهِ قَدْ خُتِمُوا (٦)

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات :/ ٦٦٣، ومعاني القراءات:١٠٨/٣، وحجة القراءات:/ ٧٣٧.

(٢) سورة الإنسان، الآية:/ ٤.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات :/ ٦٦٣، ٦٦٤، ومعاني القراءات:١٠٨/٣، وحجة القراءات:/ ٧٣٨.

(٤) سورة الإنسان، الآيتان:/ ١٥، ١٦.

(٥) من الطويل، لامرئ القيس، وموطن الشاهد قوله:(عنيزة)؛ فقد نون الشاعر الممنوع من الصرف للضرورة.

ــ ينظر: الديوان:/١١، وضرائر الشعر:/٢٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:٦٨٧/٥، والمقاصد النحوية:١٨٥٠/٤، والتَّصريح:٣٥٢/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي:٧٦٦/٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك:١٧٢/٣، وخزانة الأدب:٤٤٩/٣، وشرح أبيات المغني:١٣/١.

(٦) من البسيط، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها زينَ العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ــ رضي الله تعالى عنهم، وموطن الشاهد قوله: (فاطمة)؛ فقد نوع الممنوع من الصرف للضرورة.

ــ ينظر: الديوان:/ ٥١١، وزهر الآداب وثمر الألباب:١٠٤/١، والمقاصد النحوية:٩٦٨/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي:٧٣٣/٢، وشرح أبيات المغني:٣١٤/٥، وخزانة الأدب:١٦٢/١١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:٣٨٠/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهذا التنوين الذي دخل الممنوع من الصرف جعله ابن الخباز قسمًا برأسه (١)، قال الفاكهي: «جعل ابن الخبار: كلا من تنوين المنادى، وتنوين مالا ينصرف قسمًا برأسه» (٢).

وقال التهانوي: «ذكر ابن الخبّاز في شرح الجزوليَّة أنَّ أقسام التنوين عشرة، وجعل كلا من تنوين المنادي، وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه» (٣).

ــ وعلى هذا فأقسام التنوين عشرة، وهي:

أحدها: تنوين تمكين.

ثانيها: تنوين تنكير.

الثالث: تنوين المقابلة؛ لجعله في مقابلة نون جمع المذكر السالم.

الرابع: تنوين العوض؛ لكونه عوضًا عن حرف أو مضاف إليه مفرد أو جملة.

الخامس: تنوين الترنم؛ لوجود الترنم، أي: ترجيع الصوت.

السادس: تنوين الغالي؛ لمجاوزته حد الوزن.

السابع: تنوين الضرورة، وهو اللاحق لما لا ينصرف والمنادى المضموم.

الثامن: التنوين الشاذ، وفائدته مجرد تكثير اللفظ.

العاشر: تنوين الحكاية، مثل أن تسمّي رجلا بعاقلة لبيبة.

---

(١) نص على ذلك ابن هشام بقوله: «ذكر ابْن الخباز فِي شرح الجزولية أَن أَقسَام التَّنْوِين عشرَة، وَجعل كلا من تَنْوِين المنادى، وتنوين صرف مَالا ينْصَرف قسما بِرَأْسِهِ»، مغني اللبيب:/٤٤٩.

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو:/٢٨٢.

(٣) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١/٥٢١.

وقد نظم بعضهم هذه الأقسام بقوله:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِم عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيرِ مَا حـــرِزا
مَكْنٌ وعوض وَقَابِل وَالْمُنْكَـــرَ زِدْ ... رَنَّمْ أو احْكِ اضطرّرْ غالِ وَمَا همزا (١)

تنوين المنادي:

بالإجماع يجوز تنوين المنادى، قال السيوطي: «يجوز تَنْوِين المنـــادى الْمَبْنِيّ فِي الضَّرُورَة بِالْإِجْمَاع» (٢).

ومن شواهد هذا التنوين الذي جاء المنادى فيه منونًـــا ســـواء أكـــان مضمومًا مثل:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السَّلام (٣)

وقول الشاعر:

قَدِّموا إذْ قيل: قيسٌ قَدِّموا ... وارفعوا المجدَ بأطرافِ الأسَلَ (٤)

---

(١) حاشية الخضري:١/٥٢.

(٢) الهمع:٢/٣٩.

(٣) من الوافر، للأحوص، وموطن الشاهد قوله: (مطرا)؛ فقد نونه للضرورة، وقـد علـم أن المنادى المفرد المعرفة يستحق البناء على الضم، ثم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه جاز ذلك للضرورة، فإذا نونه فله أن يضمه، وله أن ينصبه.

ـ ينظر: شعر الأحوص الأنصاري:/ ١٨٣، والكتاب :٢/ ٢٠٢، والمقتضب:٤/ ٢١٤، وشـرح أبيات سـيبويه:٢/٢٠، وشـرح الرضـي:١/٣٥١، وإرشـاد السـالك:٢/٦٦٨، وتمهيـد القواعد:٧/٣٥٥٣، والمقاصد النحوية:٤/١٦٩٢.

(٤) من الرمل، للبيد بن أبي ربيعة رضي الله عنه، وروايته في الديوان:

قَدَّموا إذْ قالَ: قَيسٌ قَدِّموا ... واحفَظوا المَجدَ بأطرَافِ الأسَلْ

- وموطن الشاهد قوله: (قيس)؛ فقد نونه وهو منادى.
- ينظر: الديوان:/ ٩٥، وشرح التسهيل:٣/٣٩٦، وتمهيـد القواعـد:٧/٣٥٥٣، والمقاصـد الشافية:٥/٢٨١، وخزانة الأدب:١/٤٣٠، وتاج العروس:٣٣/٢٤١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والأصل يا قيسٌ.

أم جاء المنادى ــ أيضا ــ منونًا وهو علم منصوب، مثل قول الشاعر:

فطر خالدا إن كنت تسطيع طيرة ولا تقعن إلا وقلبك واقع (١)

أم جاء نكرة معينة، وهو منصوب، نحو:

فيا راكبا إما عَرَضْت فَبَلِّغَنْ نداماىَ من نجرانَ ألا تلاقيا (٢)

وممن نبَّه على حصول هذا التنوين في المنادى: ابن مالك بقوله:

وَاضْمُم أو انْصِبْ ما اضطرارًا نُوِّنا ممَّاله استحقاقُ ضَمٍ بُيِّنا (٣)

إذ أخبر أنَّ الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المنادى الذي كان مستحقا للبناء على الضم، وهو المفرد المعرفة، جاز له وجهان:

أحدهما: بقاؤه على ضمِّه، وهو الذي ابتدأ به في قوله: (واضمم)؛ لأنَّ التنوين عارض للضرورة، فلا يعتد به، بل يجعل كالمعدوم، فيبقى على ضمِّه، وأيضًا: فيقويه شبه حركة البناء في المنادى بحركة الإعراب.

والثاني: رده إلى أصله من النَّصب، ولذلك قال: (أو انصب) ولم يقل: أو افتح، كما قال: (واضمم)؛ إشعارا بأنَّ الفتحة إعراب لا بناء، ووجه ذلك

---

(١) من الطويل، لورقة بن زُهَيْر، وموطن الشاهد قوله: (خالدًا) أراد (يا خالدا) فنصب المنادى وهو علم.

ــ ينظر: الجمل للخليل:/٨٤، ومعاني القرآن للفراء:٣٢١/٢، وشرح التسهيل:٣٩٦/٣، وتاريخ ابن الوردي:٦٥/١، وتمهيد القواعد:٣٥٥٤/٧.

(٢) من الطويل، لعبد يغوث، وموطن الشاهد قوله: (راكبًا) أراد (يا راكبا) فنونه وهو منادى بعينه.

ـــ ينظر: الكتاب:٢٠٠/٢، والمقتضب:٢٠٤/٤، والأصول:٣٣١/١، وشرح أبيات سيبويه:٢٨٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٣١٥/١، وأمالي ابن الحاجب:٤٤١/١، والمساعد:٤٨٠/٢.

(٣) ألفية ابن مالك:/ ٥٠.

أنَّ البناء إنَّما كان لشبهه بالمضمر، أو وقوعه موقع (كاف) الخطاب، أو تضمنه معناها.

وهذا النوع من التنوين عند الشيخ ابن الخباز والذي هو تنوين المنادي قسم برأسه، قال ابن هشام: «ذكر ابْنُ الخبَّاز فِي شرح الجزولية أَنَّ أَقسَام التَّنْوِين عشرَة، وَجعل كلا من تَنْوِين المنادى، وتنوين صرف مَالا ينْصَرف قسما برَأْسِهِ» (١).

العطف على القَسَم:

يكون عند العطف على القسم احتمالان: الأوَّل: أنَّ ما بعد الواو عطف على الكلام السَّابق، الثَّاني: أنَّه قَسَم آخر فيكون كلاما مستقلا برأسه، وهو كثير في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾(٢)، فـ(الواو) حرف قسم وجر، و﴿السَّمَاءِ﴾ اسم مجرور بـ(الواو) التي هي للقسم، وأمَّا الجار والمجرور فمتعلقان بفعل محذوف يكون تقديره: (أقسم)، و ﴿ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ في هذه الحالة نعت للسَّماء، وأمَّا قوله تعالى: ﴿الْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾ فيمكن جعله عطفًا على ﴿السَّمَاءِ﴾، وعليه فهو من أجزاء الكلام السَّابق، أو قَسَم فيكون كلاما مستقلا برأسه، والمراد به يوم القيامة.

دلالة (اللام) الواقعة بعد (لو) و (لولا) الشرطيتين على التَّأكيد:

من ذلك: (اللام) الواقعة بعد (لو) في نحو قوله تعالى: ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾(٣)، فمنهم من يجعل هذه (اللام) التي وقعت في

(١) مغني اللبيب:/٤٤٩.
(٢) سورة البروج، الآيات:/ ١، ٢، ٣.
(٣) سورة الكهف، من الآية:/ ١٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

جواب (لو) لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى؛ لأنَّ هذه اللام قسم قائم برأسه، والمحققون على أنَّها (اللام) التي تقع في جواب القسم، والتقدير: والله لو اطلعت عليهم لوليت، قال ابن يعيش: «بعضهم يجعل هذا اللام قِسمًا قائمًا برأسه، وقعت في جوابِ (لَوْ) و(لَوْلا) لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأُولى، والمُحقّقون على أنّها (اللامُ) التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: (لو جئتَني لأكرمتُك)، فتقديرُه: واللهِ لو جئتني لأكرمتُك، وكذلك (اللامُ) في جوابِ (لَوْلا) إذا قلت: (لولا زيدٌ لأكرمتُك)، فتقديره: واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك(١).

وقد ذهب أبو عليّ في بعض أقواله إلى أنَّ (اللام) في جواب (لَوْ) و(لَوْلا) زائدةٌ مؤكّدةٌ، قال ابن جني: «كان أبو علي قد قال لي قديمًا: إن (اللام) في جواب (لولا) زائدة مؤكدة» (٢)؛ بدليل جواز سقوطها في قول الشاعر:

فَلَوْ أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ (٣)

فقال: (جرى الدميان)، ولم يأتِ بـ(اللام)، والكلام في (لو) كالكلام في (لولا)، قال ابن يعيش «سقوطُها مع (لَوْ) كسقوطها مع (لَوْلا)» (٤).

---

(١) شرح المفصل:٥/١٤٢.
(٢) سر صناعة الإعراب:٢/٧٣.
(٣) من الوافر، نسب لعليّ بن بَدَّال بن سليم، وللمثقّب العبديّ، وللفرزدق، وللأخطل، وللمرداس وللمرداس بن عمرو، وموطن الشاهد قوله: (جرى الدميان)؛ وذلك على القول بزيادة (اللام)؛ بدليل سقوطها.
ـ ينظر: ديوان شعر المثقب العبدي:/٢٨٣، والعين:٤/٣٢٠، والمقتضب:٣/١٥٣، والأصول في النحو:٣/٣٢٤، والتمام في تفسير أشعار هذيل:/٢٥١، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي:/١٨٩، وإيضاح شواهد الإيضاح :١/٣٩٣، والمقاصد النحوية:١/٢٣١، وخزانة الأدب:١/٢٦٧.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش:٥/١٤٤.

لام جواب (لو) و(لولا) أصل برأسه:

(اللام) في نحو: (لو جئتَني لأكرمتُك)، و(اللامُ) في نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتُك) جعلها بعضهم قسمًا برأسه لغرض مهم، وهو تأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأُولى، ومنهم من جعلها جواب القسم، فتقديرُ المثال الأول: (واللهِ لو جئتني لأكرمتُك)، وتقدير المثال الثاني: (واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك)، قال ابن يعيش: «بعضهم يجعل هذا (اللام) قِسمًا قائمًا برأسه، وقعت في جوابِ (لَوْ) و(لَوْلا) لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأُولى، والمُحقّقون على أنّها (اللامُ) التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: (لو جئتَني لأكرمتُك)، فتقديرُه: واللهِ لو جئتني لأكرمتُك، وكذلك اللامُ في جوابِ (لَوْلا) إذا قلت: (لولا زيدٌ لأكرمتُك) فتقديره: (واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك)، فإذا صرّحتَ بالقسم لم يكن بدٌّ من (اللام)» (١).

(لو) التي للتمني قسم برأسه:

ذكرها كثير من النَّحويين (٢)، ومن أمثلة (لو) التي للتمني: (لو تأتينا فتحدثنا)، كما تقول: (ليتك تأتينا فتحدثنا)، ومن ذلك: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ (٣)، و(لو) هذه كـ (ليت) (٤) في كون الفعل بعدها منصوبا مقرونًا بـ(الفاء).

وقد جعل الزمخشري من أمثلة (لو) التي للتمني: (لو) التي في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ (٥)؛ إذ قال: «إن قلت: كيف اتصل ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ بـ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾؟ قلت: هو حكاية لودادتهم، و﴿لَوْ﴾ في معنى التمني» (٦).

---

(١) شرح المفصل:١٤٢/٥.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد:١٢٩٥/٣.
(٣) سورة الشعراء، من الآية:/ ١٠٢.
(٤) الجنى الداني:/٢٨٨.
(٥) سورة البقرة، من الآية:/ ٩٦.
(٦) الكشاف:١٦٨/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واختلف فيها على ثلاثة أقوال: الأول: أنَّها قسم برأسه، فلا تجاب كجواب الامتناعية، نص عليه ابن الضائع وابن هشام الخضراوي (١)، الثاني: أنها الامتناعية أشربت معنى التمني، قال بعضهم: وهو الصحيح؛ لأنها قد جاء جوابها بـ(اللام) بعد جوابها بـ(الفاء) في قول الشاعر:

فلوْ نُبِشَ المَقابرُ عن كُلَيبٍ ... فَيُخْبَرَ بالذنائبِ أيُّ زِيرِ

بيومِ الشَّعْثَمِينْ لَقَرَّ عَينًا ... وكيف لِقَاءُ منْ تَحْت القبورِ؟ (٢)

الثالث: أنَّها المصدرية أغنت عن التمني؛ لكونها لا تقع غالبًا إلا بعد مفهم تمن، وهو قول ابن مالك (٣).

حلول المفرد محل الجملة؛ لكونه قائماً برأسه:

فعلى سبيل المثال يلاحظ أنَّ كلمة (نعم) قامت مقام: (قد كان ذاك)، و(لا) وردت قائمة مقام: (لم يكن ذاك)؛ والذي يدلُّك على كونه مفردًا قائمًا برأسه: أنَّه قد أفاد ما أفادته هذه الجملة، وكذلك الأمر في نحو: (صَهْ، ومَهْ، وإيه، وأفّ، وأوّاه، وهيهات)، قال ابن جنّي: «أنَّ المفرد قد أُوقِع موقع الجملة في مواضع، كـ(نَعَمْ)، و(لا)؛ لأنَّ كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة، ألا ترى إلى قولك: (نَعَمْ) في موضعِ (قد كان ذاك)، ولا في

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد:٣/١٢٩٥.

(٢) من الوافر، لمهلهل بن ربيعة الجشمي شاعر جاهلي، واسمه امرؤ القيس، وموطن الشاهد قوله: (لَقَرَّ عَينًا) على أن جواب (لو) قد جاء بـ(اللام) بعد جوابها بـ(الفاء)، وهو قوله: (فيخبر)، وأمَّا اللام فهو قوله: (لقر عينًا).

ـ ينظر: التذييل:٣/١٦١، وارتشاف الضرب:٤/١٩٠٤، والجنى الداني:/٢٨٩، وتوضيح المقاصد:٣/١٢٩٦، ومغني اللبيب:/٣٥٢، وتمهيد القواعد:٢/٧٧٢، والمقاصد النحوية:٤/١٩٦١، وتعليق الفرائد:٢/٢٨٨، وشرح أبيات المغني:٥/٦٧.

(٣) ينظر: التسهيل:/ ٣٨، وشرح التسهيل: ١/ ٢٢٩.

موضع (لم يكن ذاك)، وكذلك(صَهْ، ومَهْ، وإيه، وأفّ، وأوَّاه، وهيهات) كل واحد منها جزء مفرد، وهو قائم برأسه، وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل؛ يدّل على ذلك أنَّه لمّا ظهر في بعض أحواله ظهر مخالفًا للضمير في الفعل؛ وذلك قول الله سبحانه: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾(١)، وأنت لا تقول في الفعل: (اضربُم)، ولا (ادخُلُمْ)، ولا (اخرجُمْ)، ولا نحو ذلك» [٢].

(١) سورة الحاقة، من الآية:/ ١٣.

(٢) الخصائص: ٢/ ٢١٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثالث: (المسائل التصريفية):

تضمن هذه المبحث جملة من المسائل التصريفية التي تؤكد أصالة هذه الظاهرة وصدقها، وتقطع بثبوتها، ومن ذلك:

كلٌّ من (النُّون الثَّقيلة)، و(النُّون الخفيفة) أصل برأسه:

ذهب البصريُّون إلى أنَّ كلا منهما أصلٌ، يعني: (النُّون) الثقيلة أصل، و(النُّون) الخفيفة أصل، فليس أحدهما فرعًا عن الآخر، بل كلٌ منهما أصلٌ برأسه، منفصلٌ عن الآخر؛ لتخالف بعض أحكامهما(١)، يعني: أنَّ ثَمَّ أحكام تَختصُّ بالثقيلة، وثَمَّ أحكامٌ تَخْتَصُّ بالخفيفة، فحينئذٍ لَمَّا تخالفا تأكد أنَّ كلا منهما أصلٌ برأسه بسبب وجود المخالفة بين النونين، قال ابن السَّراج: «كل شيء تدخله (النون) الثقيلة تدخله الخفيفة، إلا أنَّ (النون) الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها، كما لا يجوز الوقف على التنوين، تقول: (اضربْن زيدًا) إذا وصلت، فإذا وقفت قلت: (اضربا)، كما تقول: (ضربتُ زيدًا) في الوقف» (٢).

وقال ابن الأنباري: «كل واحد منهما أصل في نفسه، غير مأخوذ من صاحبه، فـ(النون) الشديدة والخفيفة وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة، وكلتاهما لتأكيد الفعل، وإخراجه عن الحال، وإخلاصه للاستقبال، والثقيلة آكد في هذا المعنى من الخفيفة؛ والذي يدل على أنَّ الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أنَّ الخفيفة تتغير في الوقف، ويوقف عليها بـ(الألف)» (٣).

---

(١) الجنى الداني:/١٤٣.

(٢) الأصول في النحو:٢/٢٠٢.

(٣) الإنصاف:٢/٦٥٣.

الفعل المبني المفعول فعل قائم برأسه:

الذي دعاهم إلى القول بأنَّ الفعل المبني للمفعول أصل برأسه: وجود أفعال ملازمة للبناء للمجهول، فأمر ذلك راجع إلى السماع، قال ابن عصفور: «أمَّا فعل المفعول هل هو مغيَّر من فعل الفاعل أو بناءٌ برأسه؟ ففيه خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنَّهُ مُغَيَّر، ومنهم من ذهب إلى أَنَّه بناء برأسه غير مغيَّر من شيء؛ واستدلَّ على ذلك بأنّه قد يوجد فعل مفعول لم يُبنَ في موضع الفاعل، نحو: (جُنَّ)، و(غُمَّ)، ولا يقال: (جَنَّ اللَّهُ زيدًا)، ولا (غَمَّ اللَّهُ الهِلالَ)، فثبت بذلك عنده أنّه غير مغيّر من شيءٍ؛ إذ لم يُسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون (غُمَّ)، و(جُنَّ) مغيّرًا منه» (١).

كلٌ من المصدر والفعل أصل برأسه:

القول في أصل المشتقات من الموضوعات التي عُني بها كثير من العلماء عمومًا، وهو من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل البصرة والكوفة على سبيل الخصوص، وملخص القول في المسألة:

١ــ أنَّ المصدر هو الأصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهو المختار عند ابن الوراق (٢)، وابن مالك؛ إذ قال:

بمثله أو فعل أو وصف نصب ... وكونه أصلا لهذين انتخب (٣).

وهذا هو رأي البصريين (٤)، قال الجامي: «القول باشتقاق الفعل من المصدر هو قول البصريين» (٥).

---

(١) شرح جمل الزجاجي:٢/١٦.
(٢) علل النحو:/٣٥٩.
(٣) ألفية ابن مالك:/ ٢٩.
(٤) ينظر: أسرار العربية:/١٣٧، والإنصاف:١/١٩١، والتذييل:٧/١٣٤، والبرود الضافية والعقود الصافية:/١٢٧٧.
(٥) الفوائد الضيائية:١/١١٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢ــ أن الفعل هو الأصل للمشتقات، وهذا رأي الكوفيين. قال السيوطي: «مذهب الْكُوفِيّين أَنَّ الْفِعْل أصل، والمصدر مُشْتَقّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمصدر مُؤَكد للْفِعْل والمؤكد قبل الْمُؤَكّد، وَلِأَنَّ الْمصدر يعتل باعتلال الْفِعْل، وَيصِح بِصِحَّتِهِ، وَذَلِكَ شَأْن الْفُرُوع أَن تحمل على الْأُصُول» (١).

٣ــ أنَّ المصدر أصل للفعل، والفعل أصل في الوصف، وهو قول بعض البصريين، قال برهان الدين بن القيم: «مذهب البصريين أنَّه أصل للفعل والوصف، وكل منهما مشتق منه، لتضمن كل منهما ما دلَّ عليه المصدر، من الحدث وزيادة الفعل بالدّلالة على الزَّمان واسم الفاعل بالدلالة على الفاعل، واسم المفعول بالدلالة على المفعول، والصفة بالدلالة على أحدهما، لا ما ذهب إليه الكوفيون من كون الفعل أصلا لهما، ولا ما ذهب إليه بعض البصريين من أنَّ المصدر أصل للفعل خاصة، والفعل أصل للوصف» (٢).

٤ــ الذي عليه ابن طلحة أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر، قال ابن عقيل: «ذهب ابن طلحة إلى أنَّ كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر» (٣)، وقال الأشموني: «زعم ابن طلحة أنَّ كلا من المصدر والفعل أصل برأسه؛ ليس أحدهما مشتقا من الآخر» (٤).

على كلٍّ الصحيح مذهب البصريين؛ لأنَّ من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة.

---

(١) الهمع:٢/٩٥.
(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:١/٣٥٤، ٣٥٥.
(٣) شرح ابن عقيل على الألفية:٢/١٧١.
(٤) شرح الأشموني:١/٤٦٨.

القول في (زُنَاب) وأنَّه أصل برأسه، وليس تصغيراً:

ورد ذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال لابنة أمِّ سلمة رضي الله عنها: (أين زناب؟)(١)، فـ (زناب) رضي الله عنها اسم برأسه، وليس تصغير (زينب)، قال ابن الأثير: «في الحديث أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال لأمّ سلمة: (أين زناب؟)، يريد بنتها زينب، وكانت صغيرة يومئذ، وليس على حد التَّصغير، وإنَّما هو اسم برأسه يريد به الصّغر» (٢) وذلك لأن للتصغير عند علماء التصريف ضوابط محددة.

نسبة المفعول إلى أصل الفعل، وتسميته به:

للزيادة على الصيغ كـ (فَعَّلَ) معان كثيرة منها: نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نبَّه على ذلك الرَّضيُّ؛ إذْ ذكر أنَّ نحو: (فسقته) تفيد نسبته إلى الفسق، وسميته فاسقًا، وكذا (كفَّرته)، وقد جعل أهل التَّصريف هذا النوع قسما برأسه، قال الرَّضي: «قوله: (ومنه فَسَّقْته)؛ إنما قال ذلك لأنَّ أهل التَّصريف جعلوا هذا النوع قسمًا برأسه، فقالوا: يجئ (فَعَّل) لنسبة المفعول إلى أصل الفعل، وتسميته به، نحو: فَسَّقْته: أي: نسبته إلى الفسق، وسميته فاسقًا، وكذا (كَفَّرْته)» (٣).

القول بأن (طمأن، وطأمن) أصلان:

ففي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ﴾ (٤) ذكر أبو البقاء أنَّ (الهمزة) أصلٌ، وأنَّ وزن (الطُّمَأْنينة): (فُعَلِيلَة)، وأنَّ (طأمن) أصل آخر برأسه،

---

(١) ينظر: المستدرك على الصحيحين :٤/ ١٨.
(٢) البديع:٢/١٨٠.
(٣) شرح الشافية:١/٩٤.
(٤) سورة النساء، من الآية :/ ١٠٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعليه لا يكون بين (طمأن)، و(طأمن) قلب مكاني؛ لأنَّ كل واحد منهما أصل قائم برأسه، وهذا مذهبُ الجرميّ (١) والذي عليه سيبويه أنَّ (طمأن) مقلوبٌ من (طَأْمَنَ)، فالفاءُ طاءٌ، والعينُ همزةٌ، واللامُ ميمٌ؛ فَقُدِّمَتِ (اللامُ) على (العينِ)، فوزنُه: (افْلَعَلَّ) (٢).

قال السمين الحلبي: «اختُلِف في (اطمأنَّ) هل هو مقلوبٌ أم لا؟ فمذهب سيبويه أنه مقلوبٌ من (طَأْمَنَ)، فالفاءُ طاءٌ، والعينُ همزةٌ، واللامُ ميمٌ، فَقُدِّمَتِ (اللامُ) على (العينِ)، فوزنُه: (افْلَعَلَّ)؛ بدليلِ قولهم:(طامنتُه، فتطامَنَ)، ومذهب الجرمي أنه غيرُ مقلوبٍ، وكأنه يقولُ: إن (اطمأنَّ)، و(طَأْمَنَ) مادتان مستقلتان» (٣).

وهو المختار لدى الرضي؛ إذ قال: «قد يُقدَّمُ متلوُّ الآخر على العين، نحو: (طَأمَنَ)، وأصله (طَمْأنَ)؛ لأنه من الطُّمَأْنِينَة، ومنه: (اطْمَأنَّ يطمئنُّ اطمئنانًا)» (٤).

والمختار لدي ابن عصفور مذهب الجرمي؛ مستدلا على ذلك بكثرة تصريف الكلمة؛ إذ قال «خالف الجرميُّ في ذلك، فزعم أنَّ الأصل (اطمأنَّ) بتقديم (الميم) على (الهمزة)، وهو الصحيح عندي؛ لأنَّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه، فقالوا: (اطمأنَّ، ويَطمئِنُّ، ومُطمئنٌّ)، كما قالوا: (طأمَن يُطأمِنُ فهو مُطأمِنٌ)، وقالوا: (طُمأنِينة)، ولم يقولوا: (طُؤَمنِينة)» (٥).

---

(١) ينظر: الخصائص:٢/٧٦، والدر المصون:٤/٨٦.
(٢) ينظر: الكتاب:٤/ ٣٨١.
(٣) الدر المصون:٢/٥٧٤.
(٤) شرح الشافية:١/٢٢.
(٥) الممتع:/٣٩٢.

ما كان قائما برأسه والإبدال:

شغلت هذه المسألة ابن جني فعقد لها بابا وضح فيه أنَّ إبدال الحرف من الآخر؛ لتقارب في المخرج أو الصوت لا يعنى أنهما بمعنى واحد مطلقًا، بل قد يكون كل واحد أصلا مستقلا برأسه؛ وذلك لأنَّ الأصل هو أن يكون الحرفان جميعًا أصلين كل واحد منهما قائم برأسه، قال فيه: «باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه: اعلم أنَّ هذا الباب لاحق بما قبله وتالٍ له، فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين كل واحد منهما قائم برأسه لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دلَّ دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصُيِّر إلى مقتضى الصنعة» (١).

من ذلك: قولهم: (أعديته)، أي: أعنته، (آديته)، أي: قويته، قال ابن جني: «أقول أنا: إن تودي وتعدي ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه، بل كل واحد منهما أصل يقوم برأسه، ما تعدي فمن الأعداء، وأعديته، أي: أعنته؛ ولذلك تقول العامة لسلطانها: (أعدني على فلان)، أي: أعني عليه، ومنه العدو والعداوة؛ لأنَّها لا تكون إلا مع القوة والشدة، وأما (آديته على فلان)، أي: قويته» (٢)

وقولهم: (هَزَّ)، و(أزَّ)؛ فهل هما بمعنى واحد، أو أنَّ كل كلمة أصل قائم برأسه؟ فمن ذهب إلى القول بالإبدال ترتب على مذهبه أنهما بمعنى واحد، والذين أخرجوه من الإبدال ذهبوا إلى أن بينهما فرقًا، وأنَّ كل كلمة في هذه الحالة أصل قائم برأسه، وأنَّ (الهزّ) يكون للشيء الضعيف، على حين يرد (الأزّ) للشيء القوي.

---

(١) الخصائص:٢/٨٤.
(٢) سر صناعة الإعراب:١/٢٥٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن ذلك: (رمى)، و(رمأ)، أمَّا (رمى) فمعناه: نبذ الشيء، قال الأزهري: «(رَمَى) الرَّاءُ وَالْمِيمُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ نَبْذُ الشَّيْءِ» (١).

وأما (رمأ) فالمراد منه: الإقامة في المكان، قال الأزهري: «(رَمَأَ) أَمَّا الرَّاءُ وَالْمِيمُ وَالْهَمْزَةُ فَأَصْلٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، يُقَالُ:(رَمَأَتِ الْإِبِلُ تَرْمَأُ رُمُوءًا وَرَمْئًا): أَقَامَتْ فِي الْكَلَإِ وَالْعُشْبِ، و(رَمَأَ فُلَانٌ فِي بَنِي فُلَانٍ): أَقَامَ» (٢).

ومن هذا النوع:(كشطت) وهو لقريش، و(قشطت) وهو لتميم، فـ(الكاف) ليست بدلاً من (القاف)؛ لأن الكلمتين اجتمعتا في قبيلتين؛ فيكون ذلك من اختلاف اللهجات، لا من الإبدال.

التكافؤ بين الحروف في الإبدال:

كالحاصل في قولهم: (كثم)، أي: من كثب، وقولهم:(قيد) في (بيد)، و(مخر) في (بخر)، وقولهم: (ما زال راتما على كذا)، أو (راتبا)، أي: مقيما من الرتبة، أشار إلى هذا التكافؤ ابن مالك بقوله: «وقع التكافؤ في الابدال بين (الطاء، والدال، والتاء)، وبين (الميم، والباء)، وبين (الثاء، والفاء)، وبين (الكاف، والقاف)، وبين (اللام، والراء)، وبين (النون، واللام)، وبين (العين، والحاء)، وربما وقع بين (الغين، والخاء)، وبين (الضاد، واللام)، وبين (الذال، والثاء)، وبين (الفاء، والباء)، وبين (الجيم، والياء)» (٣).

---

(١) مقاييس اللغة:٢/٤٣٥.

(٢) مقاييس اللغة:٢/٤٣٦.

(٣) التسهيل:/ ٣١٧.

فهل بين هذه الألفاظ التي وقع بينها الإبدال اتفاق أو أن كل لفظ قائم برأسه؟

أجاب ابن جني عن ذلك في الباب الذي عقده بعنوان: (باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه)، قال فيه: «فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين كل واحد منهما قائم برأسه لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دلَّ دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنعة» (١).

فليس من اللازم أن يكون هناك اتفاق مطلق في المعنى، وإن كان هناك تشابه وتقارب في الصوت أو في المخرج أو في الصفة حصل بها الإبدال، بل يصح أن يكون كل واحد من اللفظين المختلفين أصل برأسه، وهو الذي نص عليه ابن جني؛ إذ قال: «لو ذهب ذاهب إلى أنَّ (الميم) في (مخر) أصل غير مبدلة على أن يجعله من قوله عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ (٢)؛ وذلك أنَّ السحاب كأنَّها تمخر البحر؛ لأنَّها فيما يذهب إليه عنه تنشأ، ومنه تبدأ؛ لكان عندي مصيبًا غير مبعد» (٣).

وقال ابن جني أيضا: «قال أبو علي ــ رحمه الله: كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البخار، فـ(الميم) على هذا في (مخر) بدل من (الباء) في (بخر) (٤)؛ لما ذكر أبو بكر، وليس ببعيد عندي أن تكون (الميم) أصلًا في هذا أيضًا؛ وذلك لقول الله سبحانه: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ (٥)، أي: ذاهبة وجائية، وهذا أمر قد يشاركها فيه السحائب» (٦).

---

(١) الخصائص:٢/٨٤.
(٢) سورة فاطر، من الآية:/ ١٢.
(٣) سر صناعة الإعراب:٢/٩٨.
(٤) ينظر: التعليقة:٥/٢٠٦.
(٥) سورة فاطر، من الآية:/ ١٢.
(٦) الخصائص:٢/٨٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال ناظر الجيش: «المذكور هنا اثنا عشر حرفا بين كل اثنين منهما تكافؤ في الإبدال: الحرفان الأولان: (الميم)، و(الباء)، فمثال إبدال (الميم) من الباء قولهم: (ما زال راتما على كذا، أو راتبا) أي: مقيما من الرتبة، وقولهم: (بنات بخر، وهن سحائب يأتين قبل الصيف)، وقد أجاز أبو الفتح أن يكون كل من (الميم، والباء) أصلا، وجعل ميم (المخر) في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَواخِرَ فِيه﴾، وقولهم: (رأيته من كثم)، أي: من كثب، وقولهم: (قيد في بيد)، بمعنى غير، ومثال إبدال (الباء) من (الميم) قولهم: (با اسمك؟) يريدون: ما اسمك؟ وهي لغة مازنية، وقد خاطب بها الواثق المازني حين دخل عليه» (١).

(بن) لغة قائمة برأسها، وليست مبدلة من اللام في (بل):

الأصل أن يجعل كل حرف قائما برأسه إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة، أو دلَّ على ذلك دليل

قال ابن جنِّي: «باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه: اعلم أنَّ هذا الباب لاحق بما قبله وتالٍ له، فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين كل واحد منهما قائم برأسه لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دلَّ دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنعة» (٢).

ومن شواهد ذلك: قولهم: (قام زيد بل عمرو)، وقولهم: (قام زيد بن عمر)، فمع كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن)، ولا يخفى أنَّ الحكم

(١) تمهيد القواعد:١٠/٥٢٤٧.
(٢) الخصائص:٢/٨٤.

للأكثر لا للأقل، لا يرى ابن جني مانعا من القول بأن (بن) أصل قائما برأسه؛ إذ قال: «لست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغة قائمة برأسها» (١).

ومن شواهد ذلك أيضا: قولهم: (قام زيد فُمَّ عمرو)، والمعروف: (قام زيد ثم عمرو)، قال ابن جني: «كذلك قولهم: (قام زيد فُمَّ عمرو)، (الفاء) بدل من(الثاء) في(ثم)، ألا ترى أنه أكثر استعمالًا» (٢)

وجاء في غير الحروف قولهم: (سُكّرٌ طَبَرْزَنٌ، وطَبَرْزَلٌ) ليس فيهما إبدال عند ابن جني، بل هما أصلان، وكذا قولهم: (هَتَلَت السّماء، وهَتنت)، فهما أصلان عند ابن جني؛ لتساويهما في التّصرّف؛ فهم يقولون: (هتنت السّماء تَهْتِنُ تَهْتَانًا)، و(هَتَلَت تَهْتِلُ تَهْتَالاً)، و(هي سحائب هُتَّنٌ، وهُتَّلٌ)، وعلى هذا ليس أحد الحرفين مبدلا من الآخر، وإنَّما هما أصلان وكل حرف قائم برأسه (٣).

وقد امتد أثر هذا الفهم إلى الزَّمخشري؛ فذكر أنَّ (التشمير) هو (الإرسال)، مأخوذ من قولهم: (شمرت السفينة)، وغيرها، وجاء فيه أيضا: (التسمير) وهو: (الإرسال) أيضا، قال النضر: (التسمير): (الإرسال)، وقد سمعت من يقول: (أخذت غريمي ثم سمرته).

والذي عليه الزمخشري أنَّ فيه وجهين: أحدهما: أنَّ يكون (السِّين) بدلا من (الشَّين)، كقولهم: (مسدوه في مشدوه)؛ لأنَّ معنى الإرسال في (شمر) أوضح.

---

(١) الخصائص:٢/٨٦.

(٢) الخصائص:٢/٨٦.

(٣) ينظر: الخصائص:٢/ ٨٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والثاني: أن يكون قائما برأسه مشتقا من (سمرت الإبل ليلتها): إذا رعت فيها؛ لأنَّها تكون مرسلة مخلاة في ذلك، وكأنَّ معنى (سمره): جعله كالسامر من الإبل في إرساله وتخليته (١).

وهذا له دور كبير في الخروج من الخلافُ الواقع في الألفاظ التي يصدُق عليها أنها من الاشتقاق الصغير أو الكبير، هل كلٌّ واحدٍ منها أصلٌ مستقلٌ أو بعضُها يرجع إلى بعض؟

ما كان قائما برأسه وجمع الكثرة:

لهذا المصطلح صلة واضحة بجمع الكثرة، وممَّا نبَّه عليه العلماء في هذا الشَّأن: ما جاء في قراءة قوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ (٢)؛ إذ قرأ الحسن والجحدري: (لُبُدا) بضمتين، وقرأ ابن مُحَيْصن: (لُبْدا) بضمةٍ وسكونٍ(٣)، فيصح في قراءة ابن محيص: أن تكون مخففة من (لُبُد) الذي يعد من جموع الكثرة، ويطَّرد في وصف على (فَعُول) بمعنى (فاعل)، كـ(غفور، وغُفُرُ)، و(صَبور، وصُبُر)، وفى كل اسم رُباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخِر، مذكرًا، كان أو مؤنثًا، كـ(قَذَال) بالفتح، وهو جِمَاع مؤخَّر الرأس، و(قُذُل)، و(حِمار، وَحُمُر)، و(كُرَاع) بالضم و(كُرُع)، و(قضيب، وقُضُب)، وَ(عمود وعُمُد)، ويشترط في مفرده أيضًا ألاّ يكون مضعَّفًا مَدّته ألِفٌ، ثم إن كانت عين هذا الْجمع واوًا وجب تسكينُها، كـ(سُورْ)، و(سُوْك) جمعَيْ (سِوار)، و(سِواك)، وإلا جاز ضمُّها وتسكينُها، نحو: (قُذُل) بضمتين، و(قُذْل) بالسكون (٤).

---

(١) الفائق في غريب الحديث:٢/ ١٩٨.
(٢) سورة الجن، من الآية:/١٩.
(٣) ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ١٦٣، والمحتسب :٢/ ٣٣٤.
(٤) ينظر: شذا العرف:/٨٨.

قال السمين الحلبي: «قرأ الحسنُ والجحدريُّ: (لُبُدًا) بضمتين، ورواها جماعةٌ عن أبي عمروٍ، وهي تحتملُ وجهَيْنِ: أحدُهما: أَنْ يكونَ جمعَ (لَبْد)، نحو:(رُهُن) جمعَ (رَهْن)، والثاني: أنَّه جمعُ (لَبُود)، نحو: (صَبورُ)، و(صُبُر)، وهو بناءُ مبالغة أيضًا، وقرأ ابن مُحَيْصن:(لُبْدًا) ـــ بضمةٍ وسكونٍ ـــ فيجوزُ أَنْ تكونَ هذه مخففةً من القراءةِ التي قبلها، ويجوزُ أن تكونَ وَصْفًا برأسِه» (١).

الفتح والإمالة:

اختلفوا هل الإمالة فرع عن الفتح أو كلّ منهما أصل برأسه؟ والأولى أن الفتح أصل مستقل برأسه أمَّا الإمالة ففرع عن الفتح؛ ذلك لأنّ الإمالة لا تكون إلّا بسبب فإن فُقِد لزم الفتح، وإن وُجِد جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلّا وفي العرب من يفتحها؛ فدلّ اطّراد الفتح على أصالته وفرعيتها، قال السيوطي: «اخْتَلَفُوا هَلِ الْإِمَالَةُ فَرْعٌ عَنِ الْفَتْحِ أَوْ كُلٌّ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِرَأْسِهِ؟ وَوَجْهُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْإِمَالَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِسَبَبٍ، فَإِنْ فُقِدَ لَزِمَ الْفَتْحُ، وَإِنْ وُجِدَ جَازَ الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ، فَمَا مِنْ كَلِمَةٍ تُمَالُ إِلَّا فِي الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُهَا؛ فَدَلَّ اطِّرَادُ الْفَتْحِ عَلَى أَصَالَتِهِ وَفَرْعِيَّتِهَا» (٢).

وممن نص على المذهبين من غير ترجيح: الدمياطي بقوله: «هل الإمالة فرع عن الفتح أو كل منهما أصل؟ ذهب إلى الأول جماعة، وإلى الثاني آخرون» (٣).

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الآل والأصحاب، وسلم تسليمًا كثيرًا.

---

(١) الدر المصون: ١٠/ ٤٩٩.
(٢) الإتقان:١/٣١٥.
(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:/١٠٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

فقد كان من أهم النتائج التي تمكن البحث من الوقوف عليها:

ــ بيان حقيقة ما عُدَّ قسما برأسه عند علماء النحو والتصريف، وبيان أنَّ ذلك راجع لديهم إلى عدة أمور، وهي: أنَّه لا يحتاج إلى متتم له ــ الاستقلال بالمعنى ــ أنَّه ليس تابعا لغيرة ــ أنَّه لا تعلق له بما قبله ــ أنَّ ما بعده كلام مستأنف ــ الخروج من الحكم ــ اكتمال التركيب ــ اختلاف ما كان مستقلا برأسه عن غيره في الدلالة.

ــ كشف البحث عن مصادر ما كان قسمًا قائمًا برأسه، وأنَّ أمره لم يكن مقصورًا على مؤلفات النَّحو والتَّصريف، بل تجاوز ذلك إلى كتب أخرى، ومصادر مختلفة.

ــ نبَّه البحث على أقوال العلماء التي تتعلق بما كان قسما برأسه، ممَّا يدعم قوة هذه الظاهرة، ويؤكد أصالتها، ويوضح ثبوتها، ويبرهن على حضورها في أذهان العلماء بما نصُّوا عليه من أقوال في هذا الصَّدد، وعلى رأسهم: الخليل، وسيبويه، وابن السراج، وغيرهم.

ــ أشار البحث إلى بعض صور الضرورة الشِّعرية: كتنوين المنادى المبني وهو علم، وتنوين المنادى المبني وهو نكرة معينة، وكذا تنوين ما هو ممنوع من الصرف سواء أكان منعه للعلمية والتأنيث أم كان منعه لغير ذلك، وبيان الاستعانة بالضرورة في ردها الأشياء إلى أصولها.

ــ استوقف البحث كثيرٌ من المسائل الخلافيَّة التي كان مدار القول فيها على أساس ما كان قائما برأسه أو غير قائم، ومن ذلك: التَّنبيه على ما ذهب الكوفيون من أنَّ (السين) التي تدخل على الفعل المستقبل، نحو: (سأفعل) أصلُها (سوف)، على حين ذهب البصريون إلى أنَّها أصلٌ بنفسها، وما ذهب

إليه البصريون من أنَّ فعل الأمر أصل برأسه، وعليه فقسمة الفعل ثلاثية، على حين ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأمر مقتطع من المضارع؛ فالقسمة عندهم ثنائية، وكل واحد من (النُّون) الثَّقيلة والخفيفة أصل في نفسه، غير مأخوذ من صاحبه عند البصريين، على حين يرى الكوفيون أنَّ (النون) الخفيفة مخففة من الثقيلة...

ـ شغلت القراءات القرآنية الكريمة مساحة لا بأس بها في هذا الدراسة من جهة الدفاع عنها والاحتجاج لها، وتوجيهها، وتسليط الضوء على ما تتعلق به من أحكام نحوية وتصريفية، وبيان أثرها في التعليل، وموقف علماء العربية منها.

ـ جمعت هذه الدراسة عددا لا بأس به من المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة، تبين في المقام الأول دور هذه الظَّاهرة في تفسير الحكم النَّحوي وصنوه التَّصريفيّ، وكشف ما علق بهما من أسرار، وتوضيح ما أطلقه علماء العربية من جهة التقوية والتضعيف.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثبت المصادر والمراجع

ـ ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيديّ، تحقيق الدكتور/طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لابن علان، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى٢٠٠١م.

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطيّ، تحقيق/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

ـ أدوات الإعراب لظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق ودراسة/ رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزيَّة، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى.

ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

ـ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

ـ الأصول من علم الأصول للشيخ/ محمد بن صالح بن محمد العثيمين:/٢٣، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

ـ الأفعال لابن الحداد، تحقيق/حسين محمدمحمد شرف، مؤسسة دارالشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ــ ألفية ابن مالك، دار التعاون.
ــ أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م.
ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّينَ: الْبَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ لأبي البركات الأنباريّ ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.
ــ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للشيرازي، تحقيق/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة١٩٧٩م.
ــ إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ــ١٩٨٧ م.
ــ باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لبيان الحق، تحقيق/ سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي جامعة أم القرى، مكة المكرمة حرسها الله تعالى١٤١٩هـ ــ١٩٩٨م.
ــ البديع في علم العربية لابن الأثير، الجزء الأول: تحقيق الدكتور / فتحي أحمد عليّ الدين، الجزء الثاني: تحقيق الدكتور / صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية ، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
ــ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية للصنعاني، رسالة دكتوراه، إعداد/ محمد عبد الستار على أبو زيد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، الدراسات العليا، قسم اللغويات ١٤٢٨هـ ــ٢٠٠٧م.
ــ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت١٤٢٠هـ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيديّ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
ـ تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
ـ التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.
ـ التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن الجبرين، الدكتور/ عوض القرني، الدكتور/ أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق الدكتور/عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
ـ تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور / عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
ـ التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهريّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١ه ـ ٢٠٠٠م.
ـ التطبيق النحوي للدكتور/ عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م.
ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
ـ التعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
ـ تفسير النسفي، حققه وخرج أحاديثه/ يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق/ أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرازق الحديثي، أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م
ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، حققه الدكتور/علي مُحَمَّد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر الْعَرَبيَّة، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ.
ـ توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م.
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
ـ تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى٢٠٠١م.
ـ الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥ م.

ـ الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمراديِّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م.
ـ حاشية الخضري، دار الفكر للطبع والنشر والتوزيع، بيروت.
ـ حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: (عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي)، دار صادر، بيروت.
ـ حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
ـ الحجة للقراء السبعة للفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجابيّ، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
ـ حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغانيّ، دار الرسالة.
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
ـ الخصائص لابن جنيّ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبيّ، تحقيق الدكتور/ أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق.
ـ ديوان امرئ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف١٩٨٤م.
ـ ديوان شعر المثقب العبدي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه/ حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
ـ ديوان الطرماح، عني بتحقيقه الدكتور/ عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
ـ ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور/ عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق ١٩٧١م.

ـ ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ/ علي فاعور، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به/ حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
ـ رسائل في اللغة للبطليوسي، قرأها وحققها وعلق عليها الدكتور/ وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م.
ـ رسالة منازل الحروف للرماني، تحقيق/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان.
ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م.
ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق/ علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
ـ زهر الآداب وثمر الألباب للقيرواني، دار الجيل، بيروت.
ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد البغداديّ، تحقيق/شوقي ضيف، دار المعارف ـ مصر الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
ـ سر صناعة الإعراب لابن جنيّ، دار الكتاب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ه ـ ٢٠٠٠م.
ـ شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، تحقيق/ نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح أبيات سِيبَوَيْهِ للسيرافي، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهريَّة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤م. -
ـ شرح أبيات مغني اللبيب للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت.
ـ شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ه ـ ١٩٩٨م.
ـ شرح ألفية ابن مالك المسمى: (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة) لابن الوردي، تحقيق ودراسة الدكتور/ عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض ـ المملكة العربية السعودية،الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م.
ـ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ١٩٩٠م.
ـ شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح.
ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
ـ شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور/ يوسف حسن عمر، دار الفكر العربي ـ القاهرة.
ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغداديّ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الأساتذة/ محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
ـ شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، تحقيق الدكتور/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولي١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجَوجَري، تحقيق/ نواف بن جزاء الحارثي عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣ه ـ٢٠٠٤م.
ـ شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ـ شرح شواهد المغني للسيوطيّ، وقف على طبعه وعلق حواشيه/ أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربيّ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م.
ـ شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق الدكتور/ مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م.
ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.
ـ شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق الدكتور/المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م.
ـ شرح كتاب سِيبَوَيْهِ للسيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدليّ، علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
ـ شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م.
ـ شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ـ الكويت، الطبعة الأولى١٩٧٧م.
ـ شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ـ شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق الدكتور/ إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
ـ الشمائل الشريفة للسيوطي، تحقيق/ حسن بن عبيد باحبيشي، دار طائر العلم للنشر والتوزيع.
ـ شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور/ طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ.
ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ صحيح البُخَارِيّ، تحقيق/ مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
ـ صحيح مُسْلِم، تحقيق/ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
ـ ضرائر الشِّعْر لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
ـ الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول لابن معصوم المدني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
ـ علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.
ـ علم اللغة العربية للدكتور/ محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، الدكتور/إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تحقيق الشيخ/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٦هـ

ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور/ محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن، الطبعة الأولى١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م.
ـ الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعرفة ـ لبنان.
ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي، تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائيّ، تحقيق/ حسن موسى الشاعر، دار البشير ـ عمان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
ـ الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى٢٠١٠م.
ـ كتاب سيبويه، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م.
ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ.
ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي، تحقيق/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ـ الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان٢٠٠٠م.
ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ـ اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه ـ٢٠٠٤م.
ـ مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
ـ مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه، القاهرة.
ـ مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي، حققه وخرج أحاديثه/ يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة/ علي حيدر، دمشق١٣٩٢هـ ـ١٩٧٢م.
ـ المسائل العسكريات في النحو العربي للفارسي، تحقيق الدكتور/ علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن ٢٠٠٢ م.
ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق/ الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى١٤٠٠ـ١٤٠٥هـ.
ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ١٩٩٠م.
ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
ـ المصنف للصنعاني، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية١٤٠٣ه.

ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للهروي، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية١٣٩٨هـ.
ـ معاني القراءات للأزهريّ، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ١٩٩١م.
ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الدر المصرية للتأليف والترجمة.
ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
ـ المغني في تصريف الأفعال للشيخ عضيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب للرازيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٢٠هـ.
ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، تحقيق/ محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م.
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيَّة، المشهور بـ: (شرح الشواهد الكبرى) للعيني، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، الدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى١٤٣١هـ /٢٠١٠م.
ـ المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ـ ملحة الإعراب للحريري، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
ـ الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
ـ المنصف لابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
ـ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تحقيق الدكتور علي دحروج، مكتبة لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٦م.
ـ نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١	ملخص	٩٣٧٩
٢	Abstract	٩٣٨١
٣	المقدمة.	٩٣٨٣
٤	المبحث الأول: (حقيقة ما عدَّه علماء العربية قسماً برأسه)، وفيه مطالب:	٩٣٨٨
٥	المطلب الأول: التَّعريف بما عدَّه علماء النَّحو والتصريف قسما برأسه.	٩٣٨٨
٦	المطلب الثاني: مصادر ما عدَّه علماء النَّحو والتصريف قسما برأسه.	٩٣٩٧
٧	المطلب الثالث: أقوال العلماء فيما عدوه قسماً برأسه.	٩٤٠٠
٨	المبحث الثَّاني: (المسائل النَّحوية)، وهي:	٩٤٠٥
٩	- الكلام كل ما استقل برأسه.	٩٤٠٥
١٠	- (فعل الأمر) قسم قائم برأسه.	٩٤٠٦
١١	- تقسيم الأزمنة إلى: ماض، وحال، ومستقبل.	٩٤٠٧
١٢	- الفعل الدائم قسم برأسه.	٩٤٠٨
١٣	- (هو) اسم قائم بنفسه.	٩٤٠٩
١٤	- كل من الضمير المتصل والمنفصل أصل برأسه.	٩٤١٠
١٥	- التَّثنية قسم برأسه مخالف للواحد والجمع.	٩٤١١
١٦	- وجه تعريف المنادي.	٩٤١٢
١٧	- التعريف بالثاني.	٩٤١٢
١٨	- دلالة (أل) على بيان الحقيقة.	٩٤١٣
١٩	- كل واحد من المرفوعات أصل برأسه.	٩٤١٤
٢٠	- الإخبار بالظرف والجار والمجرور قسم برأسه.	٩٤١٥
٢١	- تذكير (كان) مع تأنيث اسمها.	٩٤١٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

م	الموضوع	الصفحة
٢٢	- (كان) الشانية قسم برأسه.	٩٤١٩
٢٣	- القول بإفراد (كأنَّ).	٩٤١٩
٢٤	- (لكنْ) المخففة أصل برأسه.	٩٤٢٠
٢٥	- (اللام) الفارقة قسم برأسه.	٩٤٢١
٢٦	- القول في (إنَّما)، و(أنَّما).	٩٤٢٢
٢٧	- تقديم المفعول على الفاعل.	٩٤٢٢
٢٨	- ترك المفعول برأسه.	٩٤٢٣
٢٩	- صيغة المبني للمفعول أصل برأسه.	٩٤٢٤
٣٠	- المصدر النائب عن الفعل أصل برأسه.	٩٤٢٥
٣١	- واو (مع) قسم برأسه.	٩٤٢٧
٣٢	- (بيد) و(غير) كل واحد منهما أصل برأسه.	٩٤٢٧
٣٣	- (بيد) بين الاسميَّة والحرفيَّة.	٩٤٣٠
٣٤	- كلٌّ من السببية والتَّعليل أصل برأسه.	٩٤٣١
٣٥	- (رُبَّ) قسم برأسه.	٩٤٣٢
٣٦	- عدّهم (مذ) حرفاً قائماً برأسه.	٩٤٣٢
٣٧	- حذف العاطف إشعاراً بأنَّ المعطوف مستقل بنفسه قائم برأسه.	٩٤٣٣
٣٨	- الامتناع من ترك العاطف.	٩٤٣٤
٣٩	- بدل الغلط قسم برأسه.	٩٤٣٥
٤٠	- (وَا) قسم برأسه.	٩٤٣٥
٤١	- (من ذا) استفهام برأسه.	٩٤٣٦
٤٢	- (اسم الفعل) قسم برأسه.	٩٤٣٧
٤٣	- معنى فعل التعجّب معنى قائم برأسه.	٩٤٣٨

م	الموضـوع	الصفحة
٤٤	- (مهما) اسم برأسه.	٩٤٣٨
٤٥	- دلالة (ألا) على التَّنبيه.	٩٤٣٩
٤٦	- ما يتعدى من الأفعال لِوَاحِدٍ بِنَفْسِه تَارَةً، وبِحَرْفِ جَرٍّ تَارَةً أخرى.	٩٤٣٩
٤٧	- (لن) حرف مستقل برأسه.	٩٤٣٩
٤٨	- (أيٍّ) الموصوف بها.	٩٤٤٠
٤٩	- (أي) التي في النداء.	٩٤٤٣
٥٠	- مذهب العرب فيما تبقى من الكلمة بعد الترخيم.	٩٤٤٤
٥١	- جواب الشرط وجواب القسم قسم مستقل برأسه.	٩٤٤٥
٥٢	دلالة (ألا) التي للعرض على الاستفهام.	٩٤٤٦
٥٣	- تنوين الممنوع من الصرف.	٩٤٤٧
٥٤	- تنوين المنادي.	٩٤٤٩
٥٥	- العطف على القسم.	٩٤٥١
٥٦	- دلالة (اللام) الواقعة بعد (لو) و (لولا) الشرطيتين على التأكيد.	٩٤٥١
٥٧	- لام جواب (لو) و(لولا) أصل برأسه.	٩٤٥٣
٥٨	- (لو) التي للتمني قسم برأسه.	٩٤٥٣
٥٩	- حلول المفرد محل الجملة؛ لكونه قائماً برأسه.	٩٤٥٤
٦٠	المبحث الثالث: (المسائل التَّصريفيَّة)، وهي:	٩٤٥٦
٦١	- كلٌّ من (النون الثقيلة)، و(النون الخفيفة) أصل برأسه.	٩٤٥٦
٦٢	- الفعل المبني المفعول فعل قائم برأسه.	٩٤٥٧
٦٣	- كلٌ من المصدر والفعل أصل برأسه.	٩٤٥٧
٦٤	- القول في (زُنَاب) وأنَّه أصل برأسه، وليس تصغيراً.	٩٤٥٩
٦٥	- نسبة المفعول إلى أصل الفعل، وتسميته به.	٩٤٥٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

م	الموضوع	الصفحة
٦٦	- القول بأنَّ (طمأن، وطأمن) أصلان.	٩٤٥٩
٦٧	- ما كان قائماً برأسه والإبدال.	٩٤٦١
٦٨	- التكافؤ بين الحروف في الإبدال.	٩٤٦٢
٦٩	- (بن) لغة قائمة برأسها، وليست مبدلة من اللام في (بل).	٩٤٦٤
٧٠	- ما كان قائماً برأسه وجمع الكثرة.	٩٤٦٦
٧١	- الفتح والإمالة.	٩٤٦٧
٧٢	الخاتمة، وفيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج.	٩٤٦٨
٧٣	ثبت المصادر والمراجع.	٩٤٧٠
٧٤	فهرس الموضوعات	٩٤٨٦

تم بحمد الله